dr.shwaihy
3-3-2011

معجز أحمد الحقيقي

محمد بن عبدالله العزام

(١) تمهيد

كنت نشرت في عالم الكتب ١٤/٢٤٢-٢٦٢ (١٤١٣=١٩٩٣) مقالة بعنوان (ليس للمعرّي) عن الكتاب الذي نشر منسوبا إلى أبي العلاء المعرّي باسم (معجز أحمد) وقدّمت براهين كافية على أنه كتاب مزوّر ، وتعرّضت خلال ذلك للكتاب الذي يقال إن أبا العلاء ألفه باسم معجز أحمد وجئت بالنصوص والوقائع التي تتصل به وما يَرِدُ عليها على قدر ما وصل إليه العلم والإنصاف والاجتهاد ، وانتهيت إلى أن حاصلها أحد أمرين : فإما أنه كان كتابا موجزا غير اللامع ، وإما أنه هو اللامع نفسه ويكون للكتاب اسمان أو أكثر مثل كثير من كتب أبي العلاء . ولم يكن من غرضي إثبات أحد الإحتمالين لأن ثبوت أيّهما كان يفي بالمطلوب وهو أن المنشور مزوّر ، ولكني مِلتُ في النهاية إلى أن اللامع هو المعجز .

وكنت أنتظر تعقيبا من محقق الكتاب الدكتور عبدالمجيد دياب يضع الأمر في نصابه ، فسرّني أن بادر الأخ الكريم الدكتور عبدالعزيز بن ناصر المانع بمقالة أقفل فيها باب النقاش في أمر الكتاب بتأييده أنه كتاب مزوّر بكل قناعة وبلا أدنى تردد كما قال زاده الله توفيقا ، واستفدت منه بعض فوائد (ومنها وجود مخطوطة اللامع وذكر المعجز لدى الصفدي وإسماعيل البغدادي) ولكنه فتح بابا لم يكن في الحسبان بانتصاره للرأي الاخر وهو أنهما كتابان ، وساق النص الآتي من مقدمة اللامع العزيزي ظانًّا أنه يدلّ على أن اللامع كان مسبوقا بكتاب آخر ، ولم يُشر في أثناء مقالته إلى ما يحيط بالمعجز من وجوه اللبس والإبهام فالأمر عنده واضح كل الوضوح . وفسّر كلامي بأنه إصرار على محاربة المعجز الحقيقي وإنكار وجوده .

وقد حفزني قوله إلى معاودة البحث واستقصاء الموضوع ، فاجتمع لي جملة أشياء ، وما زالت تتزايد حتى رأيت أنه لابد من إطلاعه وإطلاع القراء الكرام عليها . وكنت أردت أن تكون تعقيبا ولكن ظهر أن ذلك يستلزم نقل نصوص كثيرة على طريقة قال وقلت ، وأيضا عرض الحقائق التي استجدت على شكل استدراكات . فرأيت تبسيطا للأمر كتابة مقال جديد يقتصر على المعجز الحقيقي ويتضمن ماورد عنه في المقال الأول مع التوسّع في بعضه أو التغيير حسب الحاجة ، وجعلت بعض ذلك بمثابة الإجابة عن بعض اعتراضات الدكتور عبدالعزيز المانع .

وما بيدي أنني انتهيت إلى نتائج قد لا تتفق مع ما رآه ، ولست – علم الله – حريصا على خلاف أحد ، ولكن الذي يجمل بالبحث أن يطلب الحق ويجتهد قدر الطاقة ولو خالف رأيه رأيَ إخوانه ، مع الحرص على حفظ منزلتهم وفضلهم وإحسان الظنّ باجتهادهم . وإني لأحمد للأخ الكريم إخلاصه وصراحته وسالف يده على هذا التراث العزيز ، ولعلي فهمت من كلامه أنه معنيٌ بتحقيق اللامع فأرجو أن ينهد لذلك وهو أهل له .

ولا يفوتني أن أذكر بالخير طيّب الذكر الأستاذ الأديب عبدالعزيز بن أحمد الرفاعي رحمه الله ، أحد مؤسّسي هذه المجلة ، الذي توفّاه الله قبل بضعة أشهر . وكنت عرفته في سنواته الأخيرة وشاركت في بعض اللجان التي كان من أبرز أعضائها فعرفت فيه الفضل والخُلُق والعلم والحرص على نشر الثقافة وإشاعة المعرفة ، وبعد وفاته سمعت الثناء عليه ممن عمل تحت رئاسته في السنين الخوالي . وحدثني أخي الدكتور يحيى ساعاتي أنه كان في أيامه الأخيره حريصا على متابعة الحوار حول معجز أحمد وكان على أهبة المشاركة فيه ، ولكن قدر الله لا مردّ له ، ولا نملك وقد انقطعت الأسباب إلا الدعاء له بالرحمة والرضوان .

(٢) مدخــل

كان أبو العلاء شديد الإعجاب بشعر أبي الطيب المتنبي فشرح ديوانه بكتاب سمّاه (اللامع العزيزي)، ويظهر أنه ألّفه في شيخوخته بدليل أنه أهداه إلى الأمير عزيز الدولة ثابت بن ثمال بن صالح بن مرداس الذي تولّى إمارة حلب سنة ٤٣٣ وكان أبوالعلاء في السبعين. وقد تواترت المصادر على ذكره وبقيت منه نصوص وافرة في شروح ديوان المتنبي وكتب النقد والأدب، ثم أفادنا الدكتور عبدالعزيز أن مخطوطة الحميدية التي ذكرها بروكلمان وسزكين مع غيرها من مخطوطات المعجز المزوّر هي مخطوطة اللامع، فهذا الشرح لا شكّ فيه بأي وجه من الوجوه.

ولكن يتردد في بعض الكتب القديمة والحديثة، ذكر كتاب عنوانه (معجز أحمد) لأبي العلاء المعرّي وموضوعه شعر أبي الطيب أيضا. وقد فهم أكثر الناس أنهما كتاب ذو اسمين، وفهم آخرون أن أبا العلاء شرح الديوان مرتين: مرة باللامع ومرة بالمعجز، واستغلّ بعض الماكرين من النسّاخ ذلك فوضعوا اسم المعجز على شرح مجهول وانتشرت نُسَخه في الآفاق ثم نشره الدكتور عبدالمجيد دياب منسوبا إليه، ورأيت كما رأى غيري أنه كتاب مزوّر على ما ترى في المقال الأول.

ومن المقرّر أن كثيرا من القدماء لا يلتزمون بالدقة الحرفية في أسماء الكتب فتتعدّد الأسماء والكتاب واحد، ويسمّون الكتاب بغير اسمه لأدنى مناسبة. والأمثلة على ذلك لاتحصى ومنها جبهة الأدب للحاتمي الذي يأتي الإلماع إليه، والفتح الوهبي لابن جني الذي يقال له معاني شعر المتنبي والفسر الصغير وغير ذلك من الأسماء. وألصق منهما بالموضوع أن عبدالقادر البغدادي، وهو المحقق المدقق، يسمّي عبث الوليد في الخزانة ٦/ ٣٧١ (شرح ديوان البحتري) وأخشى أن يأتي من يزعم أن البغدادي وقف على شرح آخر غير عبث الوليد!

لا شكّ أنه يجوز عقلا أن يشرح أبو العلاء ديوان المتنبي مرتين، ولكن لا شكّ أيضا أن الإنسان في العادة لا يفعل ذلك إلا لسبب يدعوه إليه، ولا بدّ من تفسيره وإيضاح ما بين الشرحين من فروق في المقدار والتاريخ والمضمون والمنهج وهل كان أحدهما تكملة للآخر أو شرحا له أو اختصارا له أو إصلاحا لخلله. وقبل ذلك: يجب البحث في مبلغ الثقة بوجود الشرح الآخر وأنه ليس مجرد عنوان ثان للكتاب الأول، لئلا نرقم على ماء أو ننفخ في رماد.

وقد عرضت في هذه الكلمة للأدلة كما وجدتها، وبذلت الوسع في تحقيقها ومناقشة أمرها ولم أخلط بين الرأي والحقائق، وانتهيت كما يرى القارئ الكريم إلى أن المعجز لايثبت، وربما يكون بعض القدماء أطلقوه عنوانا رديفا على اللامع نفسه، ورأيت أن هذا الفرض يحلّ كافة الإشكالات التي لا بد من مواجهتها إذا فرضنا أنهما كتابان.

ويحسن التأكيد منذ البداية على أنه يوجد فرق دقيق بين إنكار وجود المعجز وبين الإقرار بوجوده مع القول بأنه هو اللامع، فالأول نفي قاطع والثاني إيجاب من حيث الجملة أو إنه إيجاب باعتبار ونفي باعتبار آخر، فإذا قلت (لم يوجد معجز أحمد أصلا) أو عبارة نحوها: فالمراد أنه لم يوجد كتاب منفرد بهذا الاسم ولا يمنع ذلك أنه كان عنوانا ثانيا لكتاب آخر.

(٣) ما ورد في مقدمة اللامع العزيزي

أورد أبو العلاء في بعض كتبه أسماء كتب أخرى له، ومع ذلك لا نجد لمعجز أحمد ذكرا في أي كتاب مما انتهى إلينا. ولكنه قال ما يلي في فاتحة اللامع التي أتحفنا بها الدكتور عبدالعزيز المانع، وأنا أنقله مشكولا كما أورده (سألني بعضُ النَّاس أنْ أَقْتَفيَ مُخْتَصَراً في تَفْسير شعْر أبي الطيب فكرهتُ ذلك وسألتُهُ الإعفاءَ فأجاب، ثم تكَرَّرَ السُّؤالُ فأصْحَتُ معه في القياد، وأنا كما قيلَ: مُكْرَهٌ أخُوك لا بَطَل، وكم حَلْي فَضلَهُ العَطَلُ، وأمليتُ شيئا منه)، فهل يُعَدُّ قوله (مختصرا) إشارة إلى شرح سابق على اللامع؟ إذا كان الأمر كذلك فالقضية منتهية تقريبا ولا يبقى إلا إثبات أن اسم ذلك المختصر معجز أحمد، ومن الواضح أن الأمر كله يتوقف على كلمة (أقتفي)، فما مدلولها؟

ورد في اللسان ١٥/ ١٩٤ (قَفَاه واقْتَفاه : تَبِعَه) وفي القاموس (قفوتُه قَفْوا وقُفُوّاَ تبعتُه، كتقفَّيْتُه واقتفيتُه)، وهذا هو المعنى الشائع للكلمةَ كما تقول اقتفى فلانٌ أثرَ فلان أي تَبِعَه وسار على خُطاه . ولاح لي أن الدكتور عبدالعزيزَ المانع يفسِّرها بهذا المعنى وإن لم يصرِّح، ولكن يَردُ عليه ثلاثة أمور :

* أن سياق الكلام يصبح هكذا (سألني بعض الناس أن أتْبَعَ مختصرا . . .) فيجعل أبو العلاء نفسَه تابعا لكتابه الأوّل، ولا أراه يستقيم لأن الإنسان ربما يستدرك على كتابه الأوّل بوجه من الوجوه ولكنه لا يقول في مثل هذا المقام: تَبعتُه أو اقتفيتُه، وإنما يتبع الكتابَ كتابٌ مثله لا إنسانَ .
* أما التعبير عن الإتْباع – وهو المعنى المطلوب ليصح ماذهب إليه الأخ الكريم – فيقتضي أن يقول أبو العلاء (سألني بعض الناس أن أُقَفِّيَ) أو نحو ذلك ليكون التابع كتابا والمتبوع كتاباً مثله، ففي سورة البقرة ٨٧ قال تعالى (وقفّينا من بعده بالرسل)، وفي سورة المائدة ٤٦ (وقفّينا على آثارهم بعيسى ابن مريم)، وفي سورة الحديد ٢٧ (ثم قفّينا على آثارهم برسلنا وقفّينا بعيسى ابن مريم)، وفي شعر المتنبي (وأصرع أي الوحش قفّيتُهُ به) . فكان الحَريّ بأبي العلاء وحسبك به فصاحةً أن يقول (سألني بعض الناس أن أُقَفِّيَ من بعد المختصر بمطوّل) على غرار الآيات، أو (أقفّي المختصر بمطوّل)على غرار بيت المتنبي ، أو نحو ذلك .
* وأيا ما كان الأمر فإن هذه الكلمة تتضمن معنى الحركة والانتقال على وجه الحقيقة أو المجاز، فيجوز أن تقتفي أثر فلان أو تُقفّي من بعد الرسول الأول برسول آخر أو من بعد الرسالة برسالة ، ولم يتضح لي قيام هذا المعنى لمجرد أن المعرِّي أملى كتابًا جديدًا يشبه كتابًا قديمًا . وربما يصحّ كلامه لو قام الدليل مثلاً على أنه بعث الكتاب الأول إلى رجل ما والآن يُتبعه بكتاب آخر . ولا جرم أن إحاطته بدقائق اللغة وأسرارها توجب التدقيق والتوثيق قبل تشييد نتائج علمية بعيدة الأثر على كلامه .

والحاصل أن توجيه الكلمة إلى معنى الإتْباع والاتِّباع لا يستقيم . والذي أراه أن المعنى أقرب من ذلك، ففي القاموس ٤/ ٣٨٢ (اقتفى الشيءَ : اختاره)، وفي اللسان (اقتفى الشيء وتقفّاه: اختاره وهي القِفْوَة، والقِفْوَة : ما اخترتَ من شيء، وقد اقتفيتَ : أي اختَرت)، وزاد الزّبيدي في التاج ١٠/ ٣٠١(ومنه المقتفى للمختار)، وفي المعجم الوسيط ٧٥٢ (اقتفاه: تَبعه، والشيءَ : اختاره) ، ففرّق بين ما مفعوله إنسان أو نحوه وما مفعوله شيء . فهذا التفسير يناسب الجملة أتمّ مناسبة، وفيه المعهود من إغراب أبي العلاء وفصاحته، ويكون سياق الكلام هكذا (سألني بعض الناس أن أختار مختصرا في تفسير شعر أبي الطيب) ، وهو مستقيم واضح لأن الرجل التمس منه أن يختار أشياء من الديوان باختصار فاستجاب له وصنّف اللامع . وإذا صحّ هذا القول منّي يكون سكوته وهو في السبعين عن ذكر المعجز في مقام يدعو في العادة لذكره : قرينة على أنه لم يُخلق .

وقال الدكتور عبدالعزيزالمانع (ثم يعلّل المعرِّي هذا الكُرْهَ لإعادة التأليف والشرح لديوان أبي الطيب المتنبي فيعزوه إلى تقدّم العمر) . ولا يدلّ قول أبي العلاء على معنى الإعادة، ولا ريب أنها غير الاقتفاء وبينهما فرق ظاهر، فقولك (اقتفيتُ أثرَ فلان) لا يفهم منه أنك أعَدْتَ أثرَه .

ولعلي أستعين على هذا التفسير بخمسة أمور :

* أن أدب السؤال يقتضي أن يطلب السائل تأليف كتاب ما أو يقترح موضوعا ويترك له حريّة التصرّف، ولكنه لا يَجْبَهُ الشيخ بما يُفهم منه ضمنا قصور كتابه الأول .
* يدل قوله «مختصرا» بلا قيد من تعريف إو إضافة أو صفة : أنه كتاب لا يزال في عالم الغيب لم يُصنَّف بعد، ولو كان معهودا في ذهن السائل أو أبي العلاء لكان الأوْلى أن يقول «المختصر» أو «مختصر تفسير شعر أبي الطيّب» أو«مختصرا كنتُ صنفته قديما» أو عبارة نحو ذلك . ومثله أنّك تقول لصديقك (اكتُبْ رسالة إلى فلان) بالتنكير، ثم تقول له بعد أيام (هل كتبت الرسالة ؟) بالتعريف ولو لم توجد بعدُ؛ لأن

الذهن كان خاليا في المرّة الأولى دون الثانية . فقول أبي العلاء عن كتاب موجود معهود يُراد النسج على منواله (مختصرا) لا يأتلف مع المعتاد من سنن العربية .

* إذا كان المختصر المذكور كتابا قديما فأين يعود الضمير في قوله : أمليت شيئا منه ؟ فإن كان يعود على المختصر ذاته - وهو الظاهر الذي لا محيص عنه - فيكون هو اللامع الذي سُئل أبو العلاء تأليفه ولم يكن موجودا إبّان السؤال .

* لم يتضح لي من كلام الدكتور عبدالعزيز المانع أن للمختصر المزعوم ذكرا في غير هذا الموضع من اللامع ، وطالعتُ جملة من المخطوطة فلم أر شيئا ، ونقل الناس منه نصوصا بالغة الكثرة فلم تتضمن ذكر كتاب سابق . والمعقول أن يتضمن اللامع إحالات وإشارات إليه لو وجد .

* لم يُذكر المختصر في المصادر ، وسبق أن قلت في دفع المعجز المنحول إن المعرّي لو كان له كتاب آخر في شرح ديوان المتنبي لسارت بذكره الركبان وحرص التلاميذ والشراح والنقاد على الإفادة منه ومقارنة ما فيه بما في اللامع .

وقد يقول قائل : هل اللامع مختصر؟ والجواب أن هذا هو الذي طلبه السائل والباقي على المعرّي ، ومعروف عن الشيخ شدة التواضع في صفة نفسه وكتبه فلعله جعله مختصرا من هذا الباب ، أو لأنه يراه كذلك لطول نَفَسه ولو أراد لأملى أضعافه كما يتضح من مقادير كتبه الأخرى . ثم إن اللامع مختصر فعلا باعتبارين: فهو أولا يتكلّم فيه على البيت بعد البيت ولعلّه شرح فيه ثلث أبيات الديوان تقديرا وهو نحو ألفي بيت ، وهو ثانيا لا يطيل كثيرا في الكلام على البيت الواحد . ولا يخرجه كونه كتابا كبيرا ، لكثرة الأبيات التي تعرّض لها ، عن كونه مختصرا ، ولهذا الاعتبار يسمي ابن خلّكان كتابه مختصرا (انظر ١/ ٢٠) مع أنه سبعة مجلّدات .

(٤) فهرس كتب المعرّي

لقد حرص أبو العلاء على إملاء فهرس كتبه ولا غرابة في ذلك لأننا نجد كثيرا من العلماء فعلوا ذلك ، وربما حرّصه على الإملاء خشيته من دسّ أشياء عليه للأسباب التي يعرفها الجميع . وقد بقي لنا هذا الفهرس في ثلاثة مصادر جليلة : فأثبته ياقوت في معجم الأدباء ٣/ ١٤٥-١٦٢ (الطبعة الجديدة بتحقيق الدكتور إحسان عبّاس) والقفطي في إنباه الرواة ١/ ٩١-١٠٢ وابن العديم في الإنصاف والتحرّي ٥٢٧-٥٤١ (وسوف أشير إليهم اختصارا بالحلبيين الثلاثة لأن ابن العديم حلبي صميم والقفطي قضى أكثر حياته فيها إلى أن مات وياقوت بغدادي قضى سنواته الأخيرة في حلب ومات بها) . والثلاثة متعاصرون ويعرف بعضهم بعضا أتم المعرفة ، وتدلّ المقارنة على أنهم لم ينقل بعضهم من بعض (١) وانفرد عنهم ياقوت برؤية نسخة بخطّ أحد مستملي أبي العلاء فنقل زياداتها .

والفهرس المذكور دقيق جدا : ففيه أسماء الكتب ومقاديرها وأسباب تأليفها وبيان مضمون كلّ كتاب منها ، وأسلوبه هو أسلوب أبي العلاء المعروف ، وأول جملة فيه قوله (قال أبو العلاء : لزمت مسكني . . .) ويتردّد فيه ضمير المتكلّم هنا وهناك ، ونجد في بعض مفرداته أمارات علمه الغزير في علوم العربية كافة . ولا يقف في سبيل ذلك أنه تحوّل إلى ضمير الغائب لأنه المعهود المنتظر في هذا المقام ، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون التلاميذ أو غيرهم من اللاحقين أضافوا أشياء من عندهم إليه . والفهرس تام إجمالا بدليل قلّة مااستدركه الناس عليه ، وقولهم بعد ذكر أحد الكتب (وهو آخر شيء أملاه) وقولهم في آخر النسخة التي رآها ياقوت (وله بعض كتب في العروض والشعر بدأها ولم تتم أو تمت وشذّ عنا أسماؤها) . والحاصل أن قيمة الفهرس وصحّته من حيث الجملة لا شك فيها .

> **وكتبه محصورة ، ولولا خوف الإطالة بذكرها لذكرت أسماءها وبيان حجم كل مصنَّف منها ، وقد استوعبت ذلك في كتاب دفع الظلم والتجرّي عن أبي العلاء المعرّي**
>
> ابن العديم ، بغية الطلب ٢/ ٨٧٩.

فمما يلفت النظر أن معجز أحمد، رغم عنوانه الجذّاب الذي يَعْلق بالخاطر، لم يذكر في هذا الفهرس لا كتابا منفردا ولا اسما ثانيا لكتاب آخر. فهذا يدلّ على أنه لم يوجد أصلا (إلا إذا قيل إنه كان مجرد رسالة صغيرة بحيث تدخل في عموم القول المذكور في آخر الفهرس)، وبعيد جدا أن يكون لأبي العلاء شرح ثان على ديوان المتنبي بالذات له هذا الاسم بالذات ويخفى على أصحاب الفهرست ثم يخفى على هؤلاء الثلاثة بالذات.

وإني لأرى أن هذا الدليل وحده، إذا تأمّله الباحث وقدّره حقّ قدره، كاف للشكّ في وجود الكتاب. على أنه قد يقال إن سقوطه من الفهرس لا يلزم منه لزوما قطعيا أنه لم يوجد لأن عدم الوجود لا يدل على وجود العدم، فهذا صحيح إذا كان الغرض هو اليقين المطلق لأن من المقرّر في قواعد علم المنطق أنّه يستحيل إثبات القضايا السلبية. أما إذا كان الغرض الوصول إلى نتيجة يطمئن لها الباحث فلا شكّ أن ما ذكر يعدّ قرينة قوية جدّا على أن الكتاب لم يوجد. والشيء ذاته يقال عن الشواهد التي يأتي الكلام عليها فليس منها شيء يدلّ دلالة قاطعة على أنه لم يوجد، ولكن إذا تكررت الجهالة من عشرات الناس من التلاميذ فمن بعدهم، مع وجود المقتضى وارتفاع المانع، فإن الشك يتزايد لأن القرائن تتضافر ويقوّي بعضها بعضا، وليس من المنطق أن تعدّ كل قرينة على حدة ويقال إنها غير قاطعة.

(٥) تتمة القول في الفهرس

لقد متح مترجمو المعرّي ودارسوه جيلا إثر جيل من هذا الفهرس، ولم أعرف من شكّ في صحته قبل الدكتور عبدالعزيز المانع (على ما ظهر لي من إشاراته وإن لم يصرّح بأنه مزيّف)، ولم يقدم دليلا إلا الاختلاف في عدد الكتب بين ما لدى ياقوت والقفطي، وأن فيه كتابا عن فضائل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وما يقال عن دسّ تراجم في الكتاب ليست منه. وأجدني مضطرا إلى تناول المسألة لأن الدكتور عبدالعزيز المانع أشار في أثناء ذلك إلى بعض ما ورد في كلامي مع أني لم أقل ما يشير تصريحا ولا تلميحا إلى الشك في الفهرس.

لقد تأملت الفروق بين ما أورده ياقوت والقفطي فوجدتها أقل مما رسم الدكتور عبدالعزيز المانع، ولا يشك الناظر أن القائمة لديهما واحدة من حيث الأصل، يتضح ذلك جليا من أسماء الكتب والكلام على مضامينها ومقاديرها، فالعبارة إجمالا هي هي وقد استغرقت القائمة نحو عشر صفحات من كتاب القفطي ونحوها من كتاب ياقوت، وقد جمع ياقوت ما في نسختين أو أكثر وإحداها بخطّ أحد كتّاب أبي العلاء، وذكر ما تنفرد به نسخة عن نسخة، أما القفطي فالظاهر أنه نقل ما في نسخة واحدة. ولا تخلو الكتب التي انفرد بها معجم الأدباء من اضطراب لا يتسع المقام لبيانه وتفسير بعضه، ولا أستبعد أن منه ما كان حواشي متأخرة دخلت إلى صلب الكتاب، ومعلوم أن نسخ المعجم ليست مما تنعقد عليه الخناصر.

وأيّا ما كان الأمر فالمهمّ أن الفهرس في رواياته الثلاث لا يتضمّن المعجز فلا طائل من وراء الإشارة إلى الفروق إلا التشكيك في صحة الفهرس من أصله ليقال بعد ذلك إن عدم اشتماله على المعجز ليس بحجّة.

أما القول إن الفهرس ربما يكون مما دُسّ على كتاب ياقوت فلا دليل عليه، والذين أشاروا إلى ما وقع في كتاب ياقوت – كالميمني في كتاب أبي العلاء ٢٦٢ والزركلي في الأعلام ١/ ١٥٧ – استفادوا من الفهرس ولم يقولوا إنه مدسوس. ولم يتطرق الدكتور إحسان عباس في طبعة المعجم الجديدة إلا إلى الاختلاط بين تراجم معجم الأدباء ومعجم الشعراء، فإذا كان هذا هو ما ذكره الميمني والزركلي فالقضية شكلية لأن القول يظلّ قول ياقوت لا قول غيره. ولم يتضح لي من تحقيق الدكتور إحسان عباس هل جاءت القائمة في المخطوطات التي رآها ولا سيما مخطوطة المختصر العُمانية، ولكن ورودها في كتاب القفطي يكفي للاطمئنان إلى صحتّها إجمالاً.

والفهرس ثابت أيضا في كتاب صديقهما وبلديّهما المؤرخ السريّ النبيل كمال الدين بن العديم الذي وقفه

على إنصاف أبي العلاء والذبّ عنه ، وزاد فيه أشياء أهمها رسالة في معاني شعر المتنبي سنشير إليها لاحقا (تعريف القدماء ٥٢٥-٥٤١) . وجاء الفهرس مختصرا في النبلاء وتاريخ الإسلام للذهبي والوافي بالوفيات للصفدي وهدية العارفين للبغدادي، والظاهر أنهم أخذوه عن بعض هذه المصادر الثلاثة .

أما كتاب فضائل علي : فلا غرابة في تأليف المعرّي إياه، وقد ألّف كثيرا من كتبه لأعيان عصره من الولاة والأمراء وغيرهم ومنها اللامع العزيزي (وقرأت للشيخ حمد الجاسر، حفظه الله، أن أبا العلاء شرح شعر ابن أبي حصينة لهذا الغرض لا أنه شعر جيد يستحق أن يشرح) . فلا غرابة إذن أن يكتب جزءا في فضائل عليّ ولعله أهداه إلى بعض أعيان الدولة العبيدية طلبَ صلاتهم أو اتقاء شرهم، ولا يعني أنه كان شيعيا(٢) . وفَضائل أبي الحسن لا تكاد تحصى فلا يستغرب أن يؤلف فيه أحد من المسلمين، والكتاب إياه ثابت لدى القفطي وابن العديم ولم يقفا عنده فلا أدري لمَ يستشكله الدكتور عبدالعزيز المانع ويعبر عليه للشك في الفهرس .

وفهم الدكتور عبدالعزيز المانع من كلمة القفطي (نقلته على فصّه) أنها (تبرئة منه لنفسه ومطالبة ضمنية لقارئه بعدم تحميله مسئولية صحة هذه القائمة زيادة ونقصانا، وخاصة أنه نكّر الراوي لهذا الفهرس بقوله أحضرني بعض البغداذيين فلم يسمّه ولو كان مشهورا أو من العلماء أو من أعوان أو أصحاب أبي العلاء لسمّاه)، وأراني أخالفه في ذلك فالأصل أن مجرد إيراده إياه دليل على أنه يرضاه، وعبارته أقرب إلى التوثيق منها إلى الشك، ففي اللسان (يأتيك بالأمر على فصه أي يفصّله لك) واستشهد بقول الشاعر :

ورب امرئ تزدريه العيون
ويأتيك بالأمر من فصّه

والفصّ : حجر الخاتم وحَدَقة العين ومَفْصل الأمر، وفي المعجم الوسيط ٦٩١ (الفصّ : ملتقى كلّ عظمتين، . . . ومن العين : حَدَقَتها، ومن الأمر : حقيقته وجوهره، ومن الشيء : مَفْصله ومَحَزّه)، وفي إحدى مخطوطات ديوان حسان (المَقدمة ٣٤) يقول الراوي (وكل ما كان فيها عن العدويّ فإني وجدته على جوانب النسخة وليس من فصّها)، والأمثلة كثيرة وليس فيها ما يفهم منه معنى الرِّيبة والشك .

وقول الدكتور عبدالعزيز المانع : (ولو كان مشهورا . . .) فيه نظر ولا يدل على ما أراد، بل ربّما يدلّ على شيء من أخلاق القفطي واستعلائه على بعض معاصريه ولا سيما على (ياقوت الرومي الناسخ بائع الكتب مولى عسكر الحموي)(٣) ، وفي كتابه رحمه الله أشياء مثل ذلك . وأجدني أميل إلى أن قوله (بعض البغداذيين) هو ياقوت نفسه فهو ورّاق بغدادي حريص على إرضاء القفطي (مولانا الصاحب الكبير العالم الخطير ذي الفضل الشائع والإفضال الشائع . . . الوزير الأكرم مالك الرقّ وليّ النعم) ويعرف شدة حرصه على النوادر وآثار أبي العلاء خاصة، وقد قام الدليل على أنه رأى الأوراق فربّما تقدّم بها إلى القفطي بيعا أو إهداء، وكنت قرأت هذا الرأي لأحد المعاصرين وفاتني قيده ولم أفرغ لتحصيله .

والدكتور عبدالعزيز المانع جدّ عليم بأن بين وفاة المعرّي ومولد القفطي نحو ١٢٠ عاما فلا يتصوّر أصلا أن يأتيه أحد أعوان المعرّي أو تلاميذه بالقائمة ، ولا شك أنه سبق قلم .

(٦) جهل تلاميذ المعرّي بالمعجز

بقي لنا قدر صالح من تراث تلاميذ أبي العلاء مما له صلة قريبة أو بعيدة بديوان المتنبي وشعره، فمن ذلك :

* كتاب الفتح على أبي الفتح لابن فورّجة بقي كاملا .
* كتاب التجنّي له : جمع أحد الباحثين طائفة كبيرة من بقاياه .
* كتاب أبي المرشد المعرّي بقي كاملا .
* شرح ديوان المتنبي للتبريزي لا يزال مخطوطا .
* سرّ الفصاحة لابن سنان الخفاجي بقي كاملا .
* كتاب القوافي للقاضي أبو يعلى التنوخي بقي لنا كاملا .

ونجد أثارات مما ضاع من كتبهم في كتب اللاحقين .

ومع ذلك لم يذكر أحد ممن وقفنا على كلامه منهم أن للمعرّي شرحا ثانيا على الديوان، ولا شأن لنا بمن ضاعت كتبهم . فهذه قرينة ثانية قوية جدا على عدم وجود شرح آخر، ولو قيل إن المعجز انقرض في سقوط المعرة بيد الروم سنة ٤٩٢ ما منعهم ذلك من معرفته لأنهم صحبوا أبا العلاء قبلها بعشرات السنين ثم تفرقوا في البلاد .

فأبو علي بن فورّجة لقي المعرّي في بغداد بيقين وأخذ عنه (وقيل إنه رحل إليه في المعرّة، ولم أحقّق صحّة ذلك) وأثنى عليه أبو العلاء في قصيدة من سقط الزند، وكتاباه في الردّ على ابن جنّي (الفتح على أبي الفتح، والتجنّي على ابن جنّي) مليئان بالاقتباس من كلام الشيخ بما يدلّ على مبلغ إجلاله إياه ومنزلته في نفسه . هذا الرجل الحريص كلّ الحرص على كل قول لأبي العلاء عن المتنبي، المهتمّ بالنقد ومعاني شعر المتنبي أكثر من عنايته بالشرح اللغوي، إنما اطّلع على اللامع فقط .

وأبو المرشد سليمان بن علي بن محمد بن عبدالله بن سليمان المعري هو حفيد أخي الشيخ وابن كاتبه وراويته، وأبوه علي بن محمّد نسخ جميع أماليّ عمّه بخطّه، وربما يكون هو رآه وأخذ عنه (كما تجد في حواشي المقالة الأولى) . وقد نقل في كتابه مئات النصوص من اللامع، ولم يُخْف شدة إعجابه بالشيخ وإكباره إياه، وتقلّد قضاء المعَرة قبلَ سقوطها بيد الروم وضياع أكثر كتب الشيخ . فهذا الرجل الذي عاش طويلا في الزمان والمكان والمحيط العلمي والأسَريّ الذي كانت فيه ذكرى الشيخ حية وكتبه موجودة حاضِرة وسار على خطاه في تأليف كتاب عن المتنبي : لم يذكر شيئا ألبته عن وجود شرح آخر، ولو وجد لكان أولى الناس بمعرفته وأحرصهم على الاطلاع عليه .

ولا يقال إن اللامع ربّما أغناه عن الشرح الآخر بدليل قوله (وقد أورد [أبو العلاء] في كتابه المعروف باللامع العزيزي ما لا فائدة فيما عداه ولا حاجة معه إلى سواه)؛ فهو من باب الثناء المعتاد بدليل أنه نقل كثيرا من شروح ابن جنّي وابن فورّجة والعجلي والمخزومي والأحسائي، وأجزم أنه لو كان ثمّت شرح آخر لأبي العلاء لعرفه ووجد فيه ما لا يوجد في غيره(٤) . وحاله في ذلك كابن فورّجة لأنه معنيّ بجانب المعاني أكثر من الشرح اللغوي، فالمعجز المزعوم أقرب إليه من اللامع ومع ذلك لم يذكر إلا اللامع فقط .

والخطيب التبريزي شدّ الرحال من أذربيجان ليلقى أبا العلاء ويأخذ عنه وأقام عنده نحو ثلاث سنوات قبل وفاته بقليل، ثم صنّف الموضّح شرحا لديوان المتنبي (وهو مخطوط في باريس وقد نقل منه القدماء ووصفه بلاشير في كتابه ٣٩٢، ولم يذكر أحد ممن رآه أنه نقل فيه من معجز أحمد) . وإذا تأمّلت كتبه المطبوعة رأيت أنه ضمّن بعضها كتبا للمعرّي بتمامها تقريبا ولا أرتاب في أنه أقام شرحه على اللامع ، ومع ذلك يظنّ ظانّ أنه كان للشيخ شرح غير اللامع فلم يسمع به .

فهؤلاء التلاميذ وهم من علماء اللغة والأدب لا يخفى عليهم كتاب كهذا ولو كان لشيخهم عشرة كتب غيره عن المتنبي، وهم ليسوا ممن يكتفي بقراءة العناوين أو يطلبون كتبه عند الورّاقين، وإنما همّهم السماع أولا ثمّ الإجازة ثانيا . بل ان وجود شرحين مختلفين من شأنه أن يغريهم وغيرهم على مرّ العصور بالاطلاع عليهما معا والمقارنة بينهما والاقتباس منهما . ولو أن الناس استشهدوا بالمعجز مرّة واحدة مقابل كل مئة استشهاد باللامع لهان الأمر وأمكن التخريج، أما أن يستشهدوا باللامع ألوف المرات ولا يستشهدوا بالمعجز إلا مرة واحد (والظاهر أنها لا تصحّ كما يأتي لاحقا) فالأمر يحيّر العقول ويدعو إلى التأمّل وإمعان النظر لأنه في غاية الغرابة، ولا سيما إذا وضعنا في الحسبان منزلة المتنبي وأبي العلاء ودعوى أن المعجز عرفه ابن أبي الإصبع وابن خلّكان في منتصف القرن السابع .

(٧) جهل الواحدي بالكتاب

وممن لم يعرف المعجز : أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري معاصر أبي العلاء – ولم يُذكر أنه لقيه أو استجازه – شارح ديوان المتنبي المتوفى سنة ٤٦٨، وكتابه من أحسن الشروح أو أحسنها كافّة . وقد ذكر

مصادره في المقدّمة وهي شرح ابن جني وشرح المعرّي وكتابا ابن فورّجة، فلم يَرَ المعجز ولا أشار إليه . ولا ريب أن عدم وقوف مثله على كتاب بمثل هذه الأهمية لمثل أبي العلاء جدير أن يعزّز الشكّ في أصل وجوده . وتحسن الإشارة إلى أنه أشار إلى شرح المعرّي في المقدمة فقط ولم أجده استفاد منه في أثناء الكتاب إلا في موضعين لا أستبعد أنه استفادهما من ابن فورجة .

(٨) جهل الكلاعى بالكتاب

وممن لم يقف على المعجز ولا اللامع : أبو القاسم محمد بن عبدالغفور الكلاعي من علماء الأندلس في القرن السادس وكان موجودا سنة ٥٣١ وتاريخه غير واضح(٥) . والرجل شديد الاهتمام بأبي العلاء وآثاره كما يظهر من كتابه إحكام صنعة الكلام ومعارضته بعض كتب المعرّي، وذكر فيه (صفحة ٢٣٢) آثار أبي العلاء التي وقف عليها وهي نحو العشرين ثم قال (وكتاب في شعر أبي الطيب لم يبلغني ولا رأيته، إلى غير ذلك من التواليف التي لم تصل إلينا ولا ورد ذكرها علينا) . والشاهد أنه لم يسمع إلا بشرح واحد ولا شك أنه اللامع، أما عدم وصول اللامع إليه فلا يخلو من بعض غرابة لشهرة الكتاب ويحتاج تفسيره إلى فضل تحقيق وزيادة معرفة بتاريخه وأحواله .

وقال كوركيس وميخائيل عوّاد في رائد الدراسة عن المتنبي ٧٢ تعليقا على كتيّب المعاني الذي يأتي الكلام عليه في فقرة ابن العديم (ومن هذا الكتاب نسخة في معهد المخطوطات - راجع مجلته ١/ ١٥٤، ١٩٥٥ - ولعله هو الكتاب الذي أشار إليه الكلاعي في إحكام صنعة الكلام) . أقول : أما الجزم بأن المخطوط هو كتاب المعاني فهو غلط صرْف لأنهما لم يقفا على المخطوط وإنما قرءا ما في المجلّة فربطاه بقول ابن العديم، والذي في المجلة سبق قلم أو هفوة مفهرس لأن الكتاب هو مختصر أبي المرشد المصوّر من مكتبة الحرم المكيّ . وأما أنه الكتاب الذي أشار إليه الكلاعي فبعيد لأن قوله لا يجوز صرفه عن الكتاب المشهور أي اللامع إلا بقرينة .

(٩) جهل الحافظ السلفي بالكتاب

كان كتاب الحافظ السلفي المتوفى سنة ٥٧٦ عن أبي العلاء مصدرا مهمّا لأخباره(٦) وقد وقف عليه الحلبيون الثلاثة ونقلوا منه . ونجد ابن خلكان والصفدي وغيرهم يسندون بعض أخبار المعرّي إلى السلفي ولا أدري أوقفوا على الكتاب أم نقلوا منه بالواسطة .

ويظهر أن الكتاب ضائع، ومع ذلك نستطيع أن نستظهر إن المعجز لم يذكر فيه لأن الثلاثة وقفوا عليه ولا شكّ أنهم قلّبوه وقرأوه خبرا خبرا ومع ذلك لم يَجْر المعجز على أقلامهم . ولا يشك المنصف أنهم لو وجدوا ذكر المعجز فيه ما تأخّروا كلّهم أو أحدهم عن إدراجه في قائمة كتب المعرّي وهم يسردون مؤلفاته على وجه الحصر ويستدركون عليها . ويقوّي ذلك أن معجم السَّفَر للسلفي المطبوع يحتوي على بعض أخبار المعرّي وليس فيه ذكر المعجز .

(١٠) النصّ المنسوب لابن عساكر

يعدّ هذا النصّ من أهمّ الأدلّة على وجود كتاب مستقل باسم المعجز وهو قوله في معرض الحديث عن شرّاح المتنبي (وكان محظوظا في حال حياته : ما زال معظّما عند الملوك ، وفي حال وفاته : قد انتدب العلماء لديوانه وشرحوه شروحا كثيرة ، وهما [كذا] ضربان : منهم من تكلم على ديوانه أجمع ومنهم من تكلم على بعضه . فمَنْ تكلم على شعره أجمعَ، فهو أول من شرحه : ابن جني له كتاب في شرح ديوانه وقد سمّاه الفَسْر ، وكتاب اللامع العزيزي ومعجز أحمد أيضا لأبي العلاء المعرّي . . .) ، وأورد أسماء اثنين وأربعين كتابا عن المتنبي وشعره وديوانه . ولعل هذا هو النصّ الوحيد الذي يجمع بين الكتابين في جملة واحدة ولكنه لم يصرّح بالوقوف عليهما، وظاهر القول إنهما كتابان . ولكن هل القول حقّا قول ابن عساكر؟

قال الجاحظ (إذا رأيت الرجل يقول : ما ترك الأول للآخر شيئا فاعلم أنه ما يريد أن يفلح)، وإن في هذا

النصّ لموعظة لي ولغيري ممن يكتب حرفا في مسألة من مسائل التراث وهي أن لا يأخذ كلاما إلا بعد التوثّق منه كائنا ما كان مصدره . اطّلعت على النصّ أول مرّة في مقدمة المعجز المزوّر، ووجدت الدكتور عبدالمجيد دياب يوثّق الكتاب بناء عليه لأنه كان مترددا ونصحه ناصح بأنه ليس لأبي العلاء، فلما رأى النصّ اطمأنّ إلى أن أبا العلاء شرح الديوان مرتين وفهم من كلمة (أجمع) أن المعجز شرح تام للديوان كاللامع فنشر المزوّر منسوبا إليه .

ولما كتبت المقالة الأولى راجعته في مصدره المعروف وهو كتاب المتنبي للأستاذ محمود محمد شاكر، حفظه الله، (الطبعة الثالثة ١٩٨٧، صفحة ٦٦٠) فوجدته كما نقل دياب، ولم أنظر فيه ثقةً بعمل الأستاذ محمود شاكر لأني أراه الغاية في التحقيق، وأوردت النصّ على ما فيه من شذوذ، ولم أجد مقالا إلا أن ابن عساكر لم يصرّح فيه بالوقوف على المعجز. وكتب الدكتور عبدالعزيز المانع ما كتب ورأى أنه كان ينبغي اعتماد قول ابن عساكر جملة واحدة: فإما أن نقبل وجود المعجز أو ننكر وجود اللامع (ولم يوضّح ما الذي يوجب قبول الخطأ إذا كان مقرونا بقول صحيح).

ذكرت بعد ظهور المقالة أنني لم أطالع الصبح المنبي للبديعي مع أنه كان قريبا مني، فلما راجعته وجدته يسرد الكتب ذاتها بالترتيب نفسه : أولها الفسر وآخرها الإبانة للعميدي، ووجدت بينهما خلافا مهمّا في كلمات قليلة حول المعجز (كما يأتي في موضعه)، فوضعني ذلك على الطريق الصحيح وهو ضرورة توثيق القول المنسوب إلى ابن عساكر ما دام أن تقديم كلمة وتأخيرها يؤثر على دلالة الكلام .

أشار الأستاذ محمود شاكر (في صفحة ٥٥) إلى أن بعض تراجم الأحمدين مفقودة من جميع مخطوطات تاريخ دمشق وأن الأستاذ أحمد راتب النفاخ - رحمه الله وأسكنه فسيح الجنان - وجد ترجمة المتنبي على ظهر نسخة كتاب الإبانة للعميدي (رقم ٢٠٣٩ بدار الكتب المصرية) فنسخها بخطه وأعطاه إياها فنشرها قائلا (ومجرد وجودها كنز لا يقدّر) . فلما بان أن أصل الكلام تعليقة على ظهر كتاب لا نسخ مسموعة متظاهرة - ذهبت أتأمله فلم أصدّق ما وقعت عليه بلا أدنى مشقة، فإن صاحبه ينقل في البداية خبرا عن ابن عساكر فخبرا عن الخطيب البغدادي ثم يقول (قال الحسن المتطبّب : وظفرت بمختار صغير في أخبار المتنبي قد اختاره ياقوت بن عبدالله العربي من مختار ألّفه ياقوت بن عبدالله الرومي الأصل البغدادي المنشأ الحموي المولد رحمه الله تعالى فنقلت منه ما يأتي ذكره)، ثم ينقل بعض أخبار، ثم النصّ المشار إليه غير منسوب صراحة إلى ياقوت وفيه أسماء الكتب ثم يقول (قال أبو عبدالله ياقوت الرومي الحموي : ولم نسمع بديوان شعر في الجاهلية ولا في الإسلام شُرح هكذا بهذه الشروح الكثيرة سوى هذا الديوان، ولا بتداول شعر في أمثال أو طُرف أو غرائب على ألسنة الأدباء في نظم أو نثر أكثر من شعر المتنبي)، وأكثر ما يأتي بعد ذلك إلى آخر الترجمة منسوب إلى ياقوت .

لم أجد شيئا عن الحسن المتطبّب ولا ياقوت العربي بعد بحث غير مستقص، أما ياقوت الرومي الحموي فأشهر من أن يعرَّف وقد وُلد سنة ٥٧٤ وتوفي رحمه الله سنة ٦٢٦ وكتابه في أخبار المتنبي مذكور في وفيات الأعيان ٦/ ١٢٩ والأعلام ٨/ ١٣١ . أما ابن عساكر فتوفي رضي الله عنه سنة ٥٧١ قبل أن يُخلق هؤلاء الثلاثة وكان ياقوت من تلاميذ تلاميذه ! فكيف ينقل ناقل عن ياقوت ويُقال: قال ابن عساكر؟ وزيادة: أجزم أن مياها غزيرة جرت في أنهار الشام قبل أن يلخّص ياقوت كتاب ياقوت ثم يأتي الحسن المتطبّب فيختار من المختار (أو يقتفي من المقتفى!) ثم يأتي ناسخ الإبانة فينقل هذه الأخبار منه مباشرة أو بالواسطة، وإذا عثرنا على ترجمة المتطبب فربما نجد أنه كان من أهل القرن التاسع أو العاشر مثلا .

ويقطع بأن النصّ ليس لابن عساكر : أن بعض أصحاب الكتب الأربعين هم في طبقة تلاميذه أو تلاميذهم كأبي اليُمْن الكندي وأبي البقاء العُكْبَري والكمال الواسطي والضياء بن الأثير. وأوضح من ذلك : أن ترجمة ابن عساكر للمتنبي ثابتة في مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ٣/ ٤٨-٥٢ (دمشق : دار الفكر،

١٩٨٤) وهو إنما يحذف الأسانيد والمكرّرات، وتختلف عن هذه الترجمة الدخيلة تمام الاختلاف وليس فيها النصّ المزعوم، وطُبع جزء الأحمدين من التاريخ نفسه وليس فيه ترجمة المتنبي ولا المعرّي وأوّله ترجمة أحمد بن عتبة.

أما كيف لم يفطن لهذا الأمر الأستاذان محمود شاكر وأحمد راتب النفاخ وهما ما هما من العلم والضبط والتحقيق فلا أدري كيف صار، وذاكرت بذلك أخي الكريم الدكتور عبدالله بن عبدالرحيم عُسيلان فهاتف به أبا فهر أطال الله بقاءه فأجاب بأنه خلطٌ واضطراب في تلك الأوراق لم ينتبه إليه إلا بعد نشره.

(٦) هل هو قول ياقوت؟

ربما يقال، وقد تزحزح النصّ من ابن عساكر إلى ياقوت الحمويّ، إنه لا يقلّ وزنا في توثيق الكتب عن ابن عساكر، وهذا صحيح بشرط إثبات أن أسماء الكتب ولا سيما قوله (ومعجز أحمد أيضًا) من كلامه.

لم يذكر ياقوت في معجم الأدباء كتاب نفسه في أخبار المتنبي مع أنه ذكر المتنبي كثيرا، ولكن يخفّف ذلك أن ترجمة المتنبي لم ترد في المعجم، ولا أدري أكانت فيه ثم ضاعت أم استغنى ياقوت بالكتاب عنها أم كانت في كتابه الضائع (معجم الشعراء) فلم تنتقل إلى معجم الأدباء كغيرها من تراجم الشعراء (٧). فيجوز إذن أن لبعض هذه النصوص أصلا من حيث الجملة في أخبار المتنبي لياقوت، ولكنه كما جاء على ظهر كتاب الإبانة لا يمكن أن يكون كله من قوله لانقطاعه وكثرة وجوه الخلل فيه ومنها :

* قوله في فاتحة النصّ (وكان محظوظا في حياته ... قد انتدب العلماء لشرح ديوانه وشرحوه شروحا كثيرة، فمنهم من تكلم على ديوانه أجمع ومنهم من تكلم على بعضه ...) ثم سرد اثنين وأربعين كتابا من مطوّل ومختصر وقال (ولم نسمع بديوان شعر ...)، فهذا يشبه قول ابن خلكان ١/ ١٢١ (واعتنى العلماء بديوانه **فشرحوه**، وقال لي أحد المشايخ الذين أخذت عنهم: وقفت له على أكثر من أربعين شرحا ما بين مطوّلات ومختصرات، ولم يُفعل هذا بديوان غيره ولا شكّ أنه كان رجلا مسعودا ورُزق في شعره السعادة التامّة)، فهذا التشابه فيه غرابة، وشيخ ابن خلكان لم يكن ياقوتا بيقين فإنه دخل حلب في شهر ذي القعدة سنة ٦٢٦ بعد وفاة ياقوت بشهرين (والناس يثنون عليه ويذكرون فضله وأدبه ولم يقدّر لي الاجتماع به) كما قال في الوفيات ٦/ ١٣٩.
* ولم يصرّح بأن قوله (وكان محظوظا في حال حياته ...) وما بعده من أسماء الكتب: من كلام ياقوت، وإنما نسب إليه ما قبله من أخبار وما بعده من تعقيب وهو قوله (ولم نسمع بديوان ...) المشار إليه أعلاه.
* لم يرد للمعجز ذكر في معجم الأدباء مع وجود المقتضى لأنه أورد فهرس كتب المعرّي على سبيل الاستقصاء من عدة نسخ كما مضى ولو علم بكتاب آخر وأثبته في أخبار المتنبي ما تأخر عن إثباته في المعجم الذي قضى عمره في تصنيفه واتهموه بالبخل لأنه لم يسمح بنسخه مادام في المسودة.
* لم يرد له ذكر في كتب صاحبيه القفطي وابن العديم مع وجود المقتضى ذاته، ولا يرتاب من يعرف أحوال القوم وشدة ضبطهم وتحريهم وحرصهم على السماع وتحصيل المصادر: أنهما يعرفان كتاب صاحبهما في أخبار المتنبي، وقد أسند إليه ابن العديم بعض أخبار المتنبي التي أوردها.
* لا يليق بياقوت ذكر المعجز مع الشروح التامة لأنه على فرض وجوده لا يمكن أن يكون شرحا تاما (وفرغنا من ذلك في المقال الأول)، والأشبه به أن يُؤخّر ذكره إلى ما يماثله من كتب المعاني أو السرقات أو غيرها. فالقائل إذن لم يعاين المعجز.
* وذكر من الشروح التامة شرح ابن الإفليلي وشرح الأعلم الشنتمري، والذي في المعجم ٦/ ٢٨٤٨ أن الشنتمري ساعد ابن الإفليلي في شرح الديوان (وأوضح الدكتور محمد بن شريفة في كتابه القيم: أبو تمام وأبو الطيب عند المغاربة ١١٢ بناء على رؤية جزء الأعلم: أنه أكمل الكتاب، واعترض عليه

الدكتور مصطفى عليان في مقدمته لشرح ابن الإفليلي ولا أرى قوله يصحّ إذ لم ير ذلك الجزء)، فالشرحان في نظر ياقوت شرح واحد وإثبات شرحين تامّين يدلّ على أن القائل غير ياقوت .

※ يذكر أن لكمال الدين الواسطي شرحا على الديوان (وهو آخر الشروح السبعة عشر المستوفاة) ، والغريب أن ياقوتا ترجم له في المعجم ٥/ ٢٢١٨ فقال ما لا مزيد عليه في الدقّة (صنّف عدة تصانيف وهي على ما أملاه عليّ هو بباب داره من حاضر حلب في جمادى الأولى سنة ٦١٣ . . .) وسردها وفيها أشياء لم تتمّ بعد وليس منها شيء عن المتنبي . وكان قال قبل ذلك (مات بحلب في يوم الخميس رابع ربيع الأول سنة ٦٢٦) أي قبل وفاته هو بخمسة أشهر . لست أدفع أنه شرَح الديوان ولكن أكاد أجزم أن ياقوتا لو علم بهذا الشرح وأثبته في أخبار المتنبي لأثبته في المعجم كذلك .

※ قوله (فهذه سبعة عشر شرحا مستوفاة لسائر ديوان المتنبي) غلط بحت لا يقع في مثله ياقوت لأن نحو نصفها تقريبا كتبٌ في سرقاته ومختارات من الديوان وما إلى ذلك، فالظاهر أن القائل لا معرفة له بتلك الكتب .

※ ورد اسم الحاتمي فيه هكذا (أبو الحسن محمد بن المظفّر الحاتمي صاحب الرسالة الحاتمية وجبهة الأدب) . وهو محمد بن الحسن بن المظفّر وكنيته المشهورة أبو علي، وجبهة الأدب هي الرسالة الحاتمية في نصّها المطوّل واسمها الصحيح (الرسالة الموضّحة)، ودعاها بعضهم جبهة الأدب لعبارة وردت فيها كما ترى من مقدمة محققها الدكتور محمد يوسف نجم . وقد ترجم ياقوت له وكناه بأبي علي وذكر الموضّحة باسمها وساق نصّ الرسالة الموجز في المعجم ٦/ ٢٥٠٧-٢٥١٨ .

※ يلاحظ أن الإبانة للعميدي (المتوفى سنة ٤٣٣) جاء الأخير في الترتيب مع أنه يأتي في أوائلها من جهة القدَم ومن جهة المضمون لأنه في سرقات المتنبي كالمنصف لابن وكيع الذي جاء ترتيبه الحادي عشر.

فهل من المصادفة أن النصّ انتهى إلينا مكتوبا على ظهر نسخة من الإبانة بخط ناسخها ؟

※ جاء في النصّ المطبوع بعد الإبانة [الموجودة فيه هذه النسخة] هكذا بين مربّعتين، ولاشك أن الأستاذ محمود شاكر وجدها في الأوراق وضبّب عليها لأنه رأى أنها لا يمكن أن تكون من قول ابن عساكر . أما وقد اتّضح أن النصّ كلّه ليس من كلامه فالظاهر أنها من أصل الكلام وأن الذي جمع هذه النبذة إنما جمعها لإلحاقها بهذه النسخة من الإبانة ولا سيما أن الناسخ واحد .

※ لم أعثر على ثمانية عشر من هذه الكتب الاثنين والأربعين في معجم الأدباء ، ومن ذلك أنه ترجم للعميدي في ٥/ ٢٣٤٨ وذكر مصنّفاته وليس منها الإبانة مع شهرته . ووقعت في المعجم على بضعة عشر كتابا عن المتنبي لم تُذكر في القائمة .

※ وفي النصّ وجوه أخرى من الاضطراب لا يتسع الحيّز لبسط القول فيها .

والحاصل أنه قول شاذ منقطع ، وبينه وبين مصدره الأول في كتاب ياقوت مفاوز ، ولا يمكن القطع ولا الترجيح بأنه كان فيه ، بل الأقرب أن العبارة المقصودة لم تكن فيه لعدم ذكر المعجز في معجم الأدباء وسائر كتب معاصريه والسابقين عليه ممن وقفنا على آثارهم قبل ابن أبي الإصبع . ولا ريب في أن من يختصر كتابا لا يمتنع من إضافة أشياء هنا وهناك يرى أن فيها فائدة وقد لا يعتني بإيضاح أنها زيادات على الأصل ، فإذا تكرّر ذلك ضاعت المعالم وتعذّر أن تنسب الأقوال كلّها إلى صاحب الكتاب الأول .

وأغلب الظن أن أحد المتأخرين، ياقوت العربي أو الحسن المتطبب أو ناسخ الإبانة أو غيرهم، قرأ عبارة ابن خلكان وفيها إشارة إلى معرفة شيخه بأربعين شرحا وزيادة ما بين مطوّل ومختصر وما رزقه الديوان من عناية وسعادة، فجمع أسماء اثنين وأربعين كتابا من هنا وهناك للوفاء بالعدد (ووجدت ما يشير إلى أن مصدره ربما يكون الوافي للصفدي ولم يتّسع الوقت لتحريره)،

وكان من ضمنها المعجز المذكور في وفيات الأعيان وكتب المتأخّرين، وكسرها على قسمين : سبعة عشر شرحا مستوفاة والبقية مختصرات ونحوها، وخلط في ذلك غاية التخليط . وعقّب على الجميع بعبارة ياقوت (ولم نسمع بديوان شعر . . .) لأنه يختصر كتابه أو مختصره، واكتملت دائرة الجهالة بنسبة الكلام كلّه إلى ابن عساكر !

وبعد أن اتّضح أن القول لا يمكن أن يكون قول ضليع باللغة كالحافظ وياقوت : فلا بأس بذكر احتمال أن يكون قوله (اللامع العزيزي ومعجز أحمد أيضا لأبي العلاء المعرّي) إشارة إلى كتاب واحد . ويساعد على هذا التخريج ركاكة أسلوب جامع الأوراق، فإنه يقول في التعبير عن شهرة المتنبي حيّا وميّتا (وكان محظوظا في حال حياته : ما زال معظّما عند الملوك، وفي حال وفاته : قد انتدب العلماء لديوانه وشرحوه شروحا كثيرة)، ثم فصّل أسماء الشراح (وهما [كذا] ضربان : منهم من تكلم على ديوانه أجمع ومنهم من تكلم على بعضه . فمَنْ تكلم على شعره أجمعَ، فهو[كذا] أول من شرحه : ابن جني . . . وكتاب اللامع العزيزي ومعجز أحمد أيضا لأبي العلاء المعرّي) . ويساعد عليه أيضا أنه كرّر كلمة (كتاب) إحدى وأربعين مرّة أمام واحد وأربعين كتابا ومنها الكتابان والثلاثة لمؤلف واحد فكان المعجز هو الاستثناء الوحيد.

ورحم الله ياقوتا فلو رأى هذا القول يُنسب إليه لاعتصم بأنه منع الناس من اختصار كتبه وقال (اعلم أن المختصر لكتاب كمن أقدم على خَلق سويّ فقطّع أطرافه فتركَه أشلّ اليدين أبتر الرجلين أعمى العينين أصلم الأذنين) كما في البلدان ١/ ١٤ ولكنهم قديما وحديثا لايسمعون ولا يطيعون !

(١١) قول البديعي

وقع البديعي على هذا الأوراق فساق منها خبرين أسندهما إلى ياقوت (الصبح المنبي ٦٨ و ٢٦٦ وهما في ٦٦٢ و ٦٦٤ من كتاب المتنبي) ولم يسند إليه غيرهما، فيدلّ على أنه لم يقف على كتاب ياقوت مطوّلا ولا مختصرا . ثم أورد النصّ المشار إليه في ٢٦٨ غير منسوب لأحد كأنه من كلامه هو، فقال (وقد انتدب العلماء لديوانه وشرحوه شروحا كثيرة، فمنهم من تكلم على ديوانه أجمع ومنهم من تكلم على بعضه، فمن شروحه : كتاب ابن جني وهو أول من شرحه، وكتاب اللامع العزيزي لأبي العلاء المعرّي وكتاب معجز أحمد لأبي العلاء أيضا) ، ثم مضى في سرد الشروح فذكر واحدا وأربعين كتابا أولها الفسر وآخرها الإبانة على ترتيبها هناك، وسقط كتاب سعد بن محمد الوحيد سهوا منه أو من الناسخين أو المحققين. ووقع البديعي في الأخطاء التي وقع فيها جامع الأوراق وأبهم من أسماء الكتب وعيّن كما وقع هناك، ولكنه حذف الإشارة إلى عدد الشروح التامة لأنه فيما يظهر أدرك ما فيها من خلل، وعقّب على ذلك الجملة نفسها وهي قوله (ولم نسمع بديوان شعر . . .) ولم ينسبها إلى ياقوت . ولا أستبعد أن البديعي رأى هذ النسخة من الإبانة أو نسخة منقولة عنها بدليل اقتباسه أكثر نصوص الإبانة أو كلّها وأشار في ١٨١ إلى وقوفه على كتاب العميدي ووعد بإيراد كلامه والردّ عليه.

هذا، وقول البديعي لا تقوم به حجة لأنه متأخر توفي سنة ١٠٧٣ ، فقد أورد أسماء الشروح كما وجدها ولم يستدرك شيئا حتى الشروح المتأخّرة . وقد تصرّف في النصّ فأصلح ركاكته كما ترى، ولكنه جعل الكلام نصّا على أن اللامع والمعجز كتابين وكانت العبارة تحتمل أنهما كتاب واحد . ولا يدلّ ذلك إلا على أنه هو يظنّهما كتابين، وليس لرأيه كبير قيمة لأنه لم يقف على اللامع بَلْهَ المعجز، ولم يوضح ما دعاه للتصريح بأنهما كتابان ، وقد ألّف كتاب (أوج التحرّي) خاصّا بأبي العلاء وسيرته وكتبه على سبيل البسط والتفصيل، وأطال في النقل من كتبه السبعة التي وقف عليها أو على أجزاء منها (وهي الفصول والأيك والألغاز والملائكة والغفران والسقط واللزوميات)، فلم يذكر عن اللامع والمعجز الا الخبرين الذين أوردهما ابن خلكان (ويأتي حديثهما بعد) .

ويحسن الإلماع إلى نكتة هنا – وإن كان محلّها المقالة الأولى – وهي أن البديعي الدمشقي المتوفى سنة ١٠٧٣ جمع كتابين عن المتنبي والمعرّي ومع ذلك نقل ذكر المعجز من ابن خلّكان وهذه الأوراق، ولم يعقّب عليه بما يدلّ على بقائه إلى عصره ولم يقف على شيء من نسخه المزوّرة مع أنه معاصر لأولئك النسّاخ الشاميين، والمتوقّع أنه يعرفهم أو يعرفونه. فهذه قرينة جيدة على أن المعجز المنحول لم يكن معروفا لعلماء الشام في القرن الحادي عشر.

(١٢) جهل القفطي بالكتاب

يقول ياقوت في معجم الأدباء ٥/ ٢٠٢٩ عن القفطي (وكان جَمَّاعة للكتب حريصا عليها جدّا، لم أرَ في من لقيت مع اشتمالي على الكتب وبيعي لها وتجارتي فيها أشدَّ اهتماما منه بها ولا أكثر حرصا منه على اقتنائها، وحصل له منها ما لم يحصل لأحد). وقال ابن شاكر (جمع من الكتب ما لا يوصف وقُصد بها من الآفاق وكان لا يحبُّ من الدنيا سواها! ولم تكن له دار ولا زوجة وأوصى بكتبه للناصر صاحب حلب وكانت تساوي خمسين ألف دينار)[٨]، ومن طالع إنباه الرواة يجد له نوادر في هذا الباب.

وكان القفطي، مع حرصه على الكتب عامة، حريصا على كتب أبي العلاء خاصة كما يتّضح من ترجمته في إنباه الرواة، ومن ذلك سؤاله عن الأيك والغصون حتى وجده في فهرس وقف نظام الملك الطوسي ببغداد، ورؤيته لنسختين فريدتين من إسعاف الصديق وقاضي الحق وعلمه بخبر الحريق الذي قضى عليهما لاحقا، وبلغ به الأمر أن نصَّ على كتب المعرّي التي سمع بها ولم يقف عليها (انظر إنباه الرواة ١/ ١٠٢ وتعريف القدماء ٩٤). فمن اللافت للنظر أن القفطي مع الحرص واليد الطائلة وقرب العهد والدار لم يقف على المعجز ولم يسمع به.

(١٣) دعوى وقوف ضياء الدين بن الأثير عليه

قال الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة في مقدمة المثل السائر ١/ ٢٥ في الحديث عن مصادر الكتاب (وقد اعتمد ابن الأثير نفسه على كثير من أمهات الكتب في كل فن من الفنون التي تعرّض لها، وقد أشار إلى تلك المراجع في أثناء دراسته)، وذكرا معجز أحمد وأغفلا اللامع!

وقولهما – وأظن القائل بدوي طبانة وحده – غلط بحت ومجرّد كلام إنشائي لا برهان عليه فيما ظهر لي، فليس في المثل السائر (المقصود بقولهما: دراسته) ذكر للمعجز، وقد راجعت فهارسه بحثا عن موارد المعرّي فوجدت الإحالة على بضع صفحات فيها الاستشهاد بكلامه وذكر اللزوميات لا غير. وراجعت فهرس الكتب ٣/ ٥٤٣ تحت معجز أحمد فلم أجد إلا الإحالة على ١/ ٢٥ أي كلامهما في المقدّمة! ولا أشك ألبتة أنهما ذكرا المعجز بلا تحقيق وأن المقصود هو اللامع كغيرهما من المعاصرين، مع أن اللامع لا ذكر له في الكتاب، والظاهر أنه مثال على التحقيق من الذاكرة.

وأيضا لم يرد للمعجز في الاستدراك وهي رسالة ابن الأثير في الرد على رسالة ابن الدهّان، والرسالتان موضوعهما شعر المتنبي.

(١٤) جهل ابن مَعْقِل بالمعجز

وممن لم يذكر المعجز: أبو العبّاس أحمد بن على بن معقل الأزدي الحمصي المتوفى بدمشق سنة ٦٤٤، وكان من شيوخ الأدب البارزين في عصره وبقي لنا كتابه (المآخذ على شرّاح ديوان المتنبي) الذي يقول في مقدّمته (والشروح التي تتبّعتها واستخرجت مآخذها هي شرح ابن جنّي وشرح أبي العلاء المعرّي وشرح الواحدي وشرح التبريزي وشرح الكندي)، فلم يعرف إلا شرحا واحدا هو اللامع العزيزي الذي صرّح باسمه في موضعه من الكتاب (انظر عن ذلك كله مقدّمة هلال ناجي للمآخذ على أبي اليمن الكندي في المورد ٦/ ٣/ ١٦٥-٢١٢، ١٩٧٧).

(١٥) جهل ابن العديم بالكتاب

أما مؤرخ بلاد الشام كمال الدين عمر بن أحمد بن العديم المتوفى سنة ٦٦٠ فإنه كتب في بغية الطلب ترجمة طويلة للمتنبي لو أفردت صارت كتابا لطيفا (تجدها بخطّه الجميل في المصوّرة ٢/ ٤٤-٩٤ والمطبوعة ٢/ ٦٣٩-٦٨٦ وكتاب المتنبي للأستاذ محمود شاكر ٦٠٧-٦٥٦، وأثنى على نفاستها إحسان عباس في وفيات الأعيان ٧/ ٣٠٩)، وترجم لأبي العلاء ترجمة نفيسة مماثلة لها في الطول (المصوّرة ٢/ ٣٧١-٤٣٠، والمطبوعة ٢/ ٨٦٣-٩١٣ وليست في تعريف القدماء)، وليس فيهما ذكر للمعجز.

وأيضا لم يأت ذكر له في الإنصاف والتحرّي وهو كتابه الحافل في الذبّ عن أبي العلاء، وقد أورد فيه فهرس أسماء كتبه والكلام عليها وعلى مقاديرها تفصيلا بما يماثل كثيرا ما عند صاحبيه ياقوت والقفطي وزاد في أسماء الكتب أشياء قليلة ليست لديهما. ولم يتطرّق له في تذكرته (وهي منشورة مصوّرة بخطّه أيضا) وفيها بعض أخبار للمتنبي والمعرّي. فلا ريب أنه لو عرفه لحرص على إثباته في هذه المظانّ أو أحدها.

ومن طالع سيرة ابن العديم ورحلاته وآثاره وما فيها من اللطائف والنوادر التي لاتوجد عند غيره: علم أن الرجل كان في غاية الاطلاع والتحقيق وكثرة الرواية والأسانيد ومجالسة فحول العلماء ومراسلتهم واقتناء نوادر المصنّفات، وكان حريصا غاية الحرص على أخبار المعرّي وآثاره خاصّة وما يتّصل بتاريخ حلب وبلاد الشام عامّة، وكان قريب العهد والدار من أبي العلاء، ثم إنه كان ثريّا جدا بحيث ينال من ذلك ما يريد. فمن الغريب أنه، على الرغم من ذلك كله، لم يعرف هذا العنوان المثير (معجز أحمد) المتعلّق برجلين أطال الكلام عليهما.

أقول: لم يعرف الكتاب مع أن ابن أبي الإصبع أوصل العنوان إليه! لأنه ألّف إحدى نسخ التحبير باسم ابن العديم - كما يأتي - ولا ريب أن المعجز مذكور فيها إذ لم يذكر المحقق خلافًا بين النسخ في هذا الموضوع.

فإما إنه لم يقرأ خطبة الكتاب المؤلف باسمه وهو بعيد، أو إنه أدرك أن ابن أبي الإصبع لا يُتّكأ عليه في إثبات كتاب للمعري لم يعرفه الثقات ولا في تسمية كتاب موجود بغير اسمه المعروف (أي اللامع العزيزي).

(١٦) كراريس ابن العديم

يلفت النظر أن ابن العديم (في الإنصاف ٥٤٠) أضاف كتابا ذا صلة بالمتنبي إلى قائمة كتب المعرّي، فإنه لما فرغ من اللامع وذكر مقداره وهو ١٢٠ كرّاسة قال (وكتاب في معاني شعر المتنبي ومقداره ست كراريس). وبيّن جدا لمن تأمّل الفهرس في كتابه وكتابي ياقوت والقفطي ومن نقل عنهم وهم كثير: أن ابن العديم استدرك هذا الكتاب على القائمة، ولا تثريب عليه في ذلك لأن غرضه سردُ مصنّفات أبي العلاء لا رواية الفهرس بنصّه.

الأصل أن هذا الكتيّب لا صلة له بالموضوع - إلا إذا قام الدليل على أنه معجز أحمد أو جزء منه وهيهات - لأن رسائله ومصنّفاته الصغيرة كثيرة، فله أمال في مئة كرّاسة وديوان رسائل (وبعض كتب في العروض والشعر بدأ بها لم تتمّ أو تمّت وشذّ عنّا أسماؤها) كما قال أصحابه. ولدينا من ذلك رسالة صغيرة تتصل بشعر المتنبي عنوانها (الأوزان والقوافي في شعر المتنبي) نشرها محمد طاهر الحمصي (في مجلة المجمع الدمشقي ٥٧/ ٥٩٩-٦١٤، ١٩٨٢)، وهي في الواقع مفردة من اللامع العزيزي وقد وقفت عليها فيه، فلا يستغرب أن تكون له الرسالة التي ذكر ابن العديم رحمه الله أو أن يستخلصها بعضهم من اللامع مثلا ويجعلها رسالة مفردة. ولا يخفى أن ابن العديم كان يحصي آثار أبي العلاء فيقتضي ذلك أن يذكر الكتاب باسمه كما فعل بسائر الكتب، أما لو كان يذكر الكتاب في معرض الاستفادة منه فربّما يسمّيه بما تيسّر من الأسماء.

ولكن أحد محققي تعريف القدماء في صفحة ٢٧٥ قال جازما (ذكر ابن العديم كتابا في معاني شعر المتنبي مقداره ست كراريس ولم يذكر اسمه ومن الواضح أن هذا

الأخير هو معجز أحمد) ، وسار الأستاذ محمد سليم الجندي على ذلك في كتاب الجامع لأخبار المعرّي ٢/ ٧٦٠ والدكتور السعيد عبادة في كتاب أبو العلاء الناقد الأدبي ١١٢ . وهذا يشبه ما وقع للشيخ الجليل علي الطنطاوي مدّ الله في عمره، إذ كان يكتب (مكة) فيهزّ مصحّح الجريدة رأسه عجبا من جهل الشيخ فيستدرك عليه (المكرّمة) بقلمه الأحمر! ويكتب (المدينة) فيجعلها (المدينة المنوّرة) ! وذلك أن ابن العديم من المؤرخين الحفّاظ الأثبات وله الباع الطويل والقدم الراسخة في معرفة الكتب والمصنّفات وآثار أبي العلاء خاصة، إلى ثروة طائلة يستطيع بها نيل ما يريد، وكان قريبا منه في الزمان والمكان كقرب صاحبيه ياقوت والقفطي، وترجم له ترجمة مستفيضة وألّف كتابا لا مثيل له في دفع الظلم عنه، ويقول (روى عنه جدُّ جدِّي)، ويقول (كتبه محصورة)، وخزائن الكتب لعصره حافلة ومجالس العلم عامرة، ومع ذلك لم يسمِّ هذه الرسالة الصغيرة معجز أحمد ولم يذكر المعجز إطلاقا (مع أن ابن أبي الإصبع أهدى إليه الكتاب الذي فيه ذكر المعجز!)، ثم يأتي رجل فاضل في القرن الرابع عشر فيصحّح (غلطته) ويقول جازما (لم يذكر اسمه ومن الواضح أنه معجز أحمد) بلا دليل ألبتة ولا وقوف على الكتاب . وهكذا ينقلب كلام ابن العديم - الذي لا يشكّ المنصف أن جهله بوجود المعجز وهو يكتب أخبار أبي العلاء وفهرس كتبه على سبيل التفصيل ويسرد أسماء مؤلّفاته ويستدرك عليها : قرينة قوية على أنه لم يوجد - فيصبح دليلا على أنه كان معروفا لابن العديم وغاية ما هناك أنه قصّر في تسميته .

أما مقدار هذا الكتيّب فهو ستّ كراريس كما قال ابن العديم وهو أدرى بما يقول . وقد ضبط المؤرخون الأثبات وهو منهم مقادير كتب المعرّي بالكراريس، فأضمن طريقة لتقديره بالأوراق هي مقارنته بالكتب الباقية، وقد كفانا الحافظ الذهبي مؤونة ذلك إذ قال عن ملقى السبيل وهو أربع كراريس (إنما مقداره ثمان ورقات فكأنه يعني بالكراسة زوجين من الورق)(٩)، أي ورقتين لا غير، والكتاب مطبوع مع الحواشي في ١٦ صفحة (رسائل البلغاء ٢٨٣-٢٩٩) . وأطبقوا على أن اللامع ١٢٠ كراسة ومخطوطته ٢٤٨ ورقة فهذا برهان ساطع على صحّة قول الذهبي، ومثله أن كتاب استغفر واستغفري ١٢٠ كراسة فيها عشرة آلاف بيت فيكون نصيب الصفحة واحدا وعشرين بيتا . ومقادير الكتب المطبوعة تؤيد ذلك : فاللزوميات ١٢٠ كراسة وهي مطبوعة في ١٢٨٠ صفحة (طبعة دار صادر البيروتية) ، وعبث الوليد عشرون كراسة وهو في الطبعة المصرية بضع ومئتا صفحة، ورسالة الصاهل أربعون كراسة وهي مطبوعة في ٦٣٠ صفحة بسبب إطالة المحقّقة في الحواشي (وإحدى مخطوطتيها ثمانون ورقة والأخرى أكثر من ذلك لأنها نسخت بخط كبير لخزانة أحد السلاطين) ، وسقط الزند خمس عشرة كراسة وهو نحو مئتي صفحة . فالكراسة إذن ورقتان أي أربع صفحات، ولا غرابة أن تخرج مطبوعة مع ما يضيفه الناشرون من مقتضيات التحقيق والشرح والطباعة في أكثر من ذلك إلى عشر صفحات . ويمكن الجدل في بعض هذه الأرقام ولكن الشاهد أن الكراسة فيها لا يمكن أن تكون عشر ورقات، وصرّح الميمني بذلك فقال في كتابه ٢٨٠ (وهذه الكرّاسة ليست بمعنى ١٠ أوراق) وأيّد قول الذهبي .

ويمكن تأكيد ذلك من وجه آخر باعتبار مقادير بعض الكتب المفقودة، فالأيك والغصون ١٢٠٠ كراسة وتضمين الآي ٤٠٠ كراسة وتاج الحرّة ٤٠٠ كراسة، فلو كانت الكراسة عشر ورقات فإن مقاديرها تتجاوز المعقول .

نعم، ثمت نصوص كثيرة تدلّ على أن الكراسة في غير فهرس المعرّي عشر ورقات كما نقل الدكتور عبدالعزيز المانع عن الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله، ويقابلها نصوص مثلها أو أكثر منها تدلّ على أن عشر الورقات عند المتقدمين يسمونها جزءا(١٠) . ولا بدّ أن له تفسيرا، والأشبه أنه اختلاف في معنى الكرّاسة بين الناس أو العصور بدليل أن الذهبي - ومعرفته بهذه الأمور أظهر من أن يشار إليها - لم يعرف مقدار الكراسة في

الفهرس إلا بالاستنباط، فلعلّ ذلك كان لأنها عشر ورقات في عصره. ولا ريب أن التفاوت بين ورقتين وعشر ورقات كبير جدا لا يفيد معه التعلّل باختلاف خطوط الناسخين، ولايسوغ أن يقال إن الكراسة التي تكرّرت عشرات المرّات في كتاب الإنصاف والتحرّي تدلّ على ورقتين ولكنها في هذا الموضع فقط تدلّ على عشر ورقات.

(١٧) جهل صاحب التبيان بالمعجز

طُبع التبيان في الهند سنة ١٢٦١ منسوبا إلى أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري المتوفّى سنة ٦١٦، وأعيد طبعه في بولاق سنة ١٢٨٧، ثم نشره بعض الأساتذة في مصر على غير مخطوطات بمناسبة مرور ألف سنة على وفاة المتنبي فانتشر ذكره بين الدارسين. وهو من أحسن الشروح ولكنه ليس للعكبري ألبتة، والأقرب أنه لعفيف الدين علي بن عدلان الموصلي المتوفّى بمصر سنة ٦٦٦ وكان تلميذا لأبي البقاء (١١) وعرف القفطيَّ وياقوتا وابن العديم وابن خلكان وغيرهم من أعلام القرن السابع.

وقد اطّلع مؤلف الكتاب على كثير من شروح ديوان المتنبي المشرقيّة منها والمغربية وأكثر النقل منها، ومنها اللامع العزيزي لأبي العلاء الذي اقتبس منه نصوصا كثيرة. أما معجز أحمد فلم يشر إليه على الإطلاق.

(١٨) دعوى وقوف ابن أبي الإصبع عليه

ذكر ابن أبي الإصبع (الذي عاش بين ٥٩٥-٦٥٤) (١٢) معجز أحمد ضمن مصادره فقال في تحرير التحبير ٩٠ (ولقد وقفت من هذا العلم [علم البديع] على أربعين كتابا، منها ما هو منفرد به وما هذا العلم أو بعضه دخل في بعضه: كنَقْدَي قُدامة . . . وشروح أبي العلاء الثلاثة: ذكرى حبيب وعبث الوليد ومعجز أحمد) ثم نقل منه هذا النصّ الطويل (١٣) وهو قوله:

باب الطاعة والعصيان: هذا النوع استنبطه أبو العلاء المعرّي عند نظره في شعر أبي الطيب المتنبي وشرحه له من قوله:

يردُّ يدا عن ثوبها وهو قادر
ويعصي الهوى في طيفها وهو راقدُ

وسمّاه الطاعة والعصيان أعني المعرّي وفسّره بأن قال «وهو أن يريد المتكلم معنى من معاني البديع، فيستعصي عليه لتعذّر دخوله في الوزن الذي هو آخذ فيه، فيأتي موضعه بكلام غيره يتضمّن معنى كلامه ويقوم به وزنه ويحصل به معنى من البديع غير المعنى الذي قصده، كهذا البيت الذي ذكرتُه للمتنبي فإنه أراد أن يكون في البيت مطابقة فيحتاج لأجلها أن يقول (يردّ يدا عن ثوبها وهو مستيقظ) حتى إذا قال (ويعصي الهوى في طيفها وهو راقد) يكون في البيت مطابقة، فلم يطعه الوزن فأتى بقادر مكان مستيقظ لتضمّنه معناه، فإن القادر لا يكون إلا مستيقظا وزيادة، فقد عصاه في البيت الطباق وأطاعه الجناس لأن بين قادر وراقد تجنيس عكس».

هذا كلام المعرّي على البيت وهذا المعنى من البديع، ولم يأت بشاهد غيره، وتبعه الناس بعد فأثبتوا هذا الباب وتكلموا فيه بمثل هذا الكلام واستشهدوا بهذا البيت ولم يأت أحد منهم بغيره وأضربوا جميعهم عن النظر فيه إما لحسن ظنّهم بالمعرّي وموضعه من الأدب واعتقادهم فيه العصمة عن الخطإ والسهو فيه وإما أن يكون قد مرّ عليهم ما مرّ عليه في هذا البيت (انتهى كلام ابن أبي الإصبع، ويليه ردّه على المعرّي).

يبدو من النظرة الأولى أن هذا النصّ هو أقوى الأدلة على وجود المعجز واستقلاله لأن ابن أبي الإصبع صرّح فيه بالوقوف عليه والاستفادة منه ونقل الكلام منه على لسان أبي العلاء (بدليل قوله: ذكرتُه) مع تعيين بداية الاقتباس ونهايته. ولم يصرّح بذلك غيره من المؤلفين منذ عصر أبي العلاء إلى اليوم إلا من نقل كلام ابن أبي الإصبع من المتأخرين. ولكن إذا تأمّلت هذا النصّ وجدتَه كالغربال! فممّا يلاحظ عليه أنه يقول في سياق

الإشارة إلى كثرة مصادره (شروح أبي العلاء الثلاثة) بهذه الصيغة الحاصرة وليس منها اللامع مع أن المطّلع على تراث أبي العلاء ومنزلة اللامع بين الشروح يدرك أن العهد الذهني في (الثلاثة) يقتضي ذكر اللامع وحده أو ذكرَه أولا ثم الإشارة للكتاب الآخر . ويلاحظ عليه أن قوله (عند نظره في شعر أبي الطيب وشرحه له) ينطبق على اللامع قبل غيره . فمن الغريب جدّا أن ابن أبي الإصبع يغفل كتاب أبي العلاء الذي طبّقت شهرته الآفاق ويذكر كتابا لم يعرفه تلاميذه فمن بعدهم من المترجمين والشراح ولا سيما المحققين الحلبيين الثلاثة ذوي الاهتمام الفائق بالتاريخ والكتب وآثار أبي العلاء المعرِّي، ثم لا يشفع ذكره بما يدلّ على أنه كتاب نادر الوجود بل يسوقه على أنه أحد الشروح الثلاثة التي يعرفها الناس .

وفي عباراته تناقض آخر أهمّ كثيرا : فالذي يقرأ العبارة المنسوبة لأبي العلاء ، خاليَ الذهن لا يفهم إلا أن المعجز كان كتابا في علم البديع :

- فأسلوب الكلام إجمالا هو أسلوب أهل البديع كابن أبي الإصبع لا أسلوب أبي العلاء.
- وقوله (استنبطه . . . وسمّاه الطاعة والعصيان، أعني المعرِّي) صريح بأن المعرّي استنبط الباب وسمّاه بهذا الاسم لا أنه استنبطه فقط ثم سمّاه اللاحقون بناء على كلامه، وهي دعوى عارية عن البرهان لأن كلام أبي العلاء الذي أورده لا يدلّ على أنه وضع الاسم .
- وقوله (فسّره بأن قال : وهو أن يريد المتكلم معنى من معاني البديع . . . ويحصل به معنى من البديع . . . هذا كلام المعرِّي على البيت وهذا المعنى من البديع) صريح في أن المعرّي كان يفسّر مصطلحا بديعيا، وتكرّرت كلمة البديع ثلاث مرات - والأولى والثانية على لسان المعري - تأكيدا لذلك .
- وقوله (ولم يأت بشاهد غيره) يعني أن المعجز كان كتابا في البديع ليصحّ قوله (شاهد) ومحاسبته للمعرّي على عدد الشواهد، أما إذا كان أورد بيت المتنبي أولا وعقّب عليه بهذه الملاحظة فلا معنى لهذا الكلام لأن الشاهد لا يكون شاهدا إلا بعد ذكر الدعوى .
- وقوله (تبعه الناس بعدُ فأثبتوا هذا الباب وتكلموا فيه بمثل هذا الكلام واستشهدوا بهذا البيت) يدلّ على أنه كان فيه باب الطاعة والعصيان فحذا الناس حذوه .

فإذا ذكرتَ أنه في صدر كتابه جعل المعجز شرحا لديوان المتنبي بقوله (شروح أبي العلاء الثلاثة) وأكّده في صدر هذا النصّ بقوله (عند نظره في شعر أبي الطيب المتنبي وشرحه له) ثم يقول على لسان المعرّي (كهذا البيت الذي ذكرتُه) فالبيت مذكور أوّلا ، ووضعتَ في الحسبان أن أبا العلاء ليس له كتب أصلا في علوم البلاغة وأن أكثر تآليفه شروح وأمال على كتب ودواوين، وأن (معجز أحمد) يصلح عنوانا لشرح ديوان أبي الطيّب لا لكتاب في علم البديع : اتّضح لك وجهٌ آخر من وجوه الخلل والاضطراب في قول ابن أبي الإصبع وأن العبارة لا يمكن أن تكون عبارة المعري . بل حتّى قوله (استنبطه أبو العلاء) لا يسلم له لأن ابن جنّي يقول (ولو أمكنه في موضع قادر : يقظان، لكان أحسن) فردّ عليه أبو الفضل العروضي قائلا (هذا نقد غير جيّد . . . وليست الصَّنعة في قوله : قادر، وبناؤه من هذه الحروف بإزاء قوله : راقد، بأقلّ ممّا طلب) على ما ترى في شرح الواحدي ٤٦٠ ونحوه في التبيان ١/ ٢٦٨ . ومن الغريب أن ابن أبي الإصبع يزعم أن السابقين أضربوا عن النظر في هذا المعنى وأنه لم يسبق إليه . وله مناكير أعظم من ذلك كما يأتي بعد.

فإذا تتبّعنا باب الطاعة والعصيان في كتب البديع وقعنا على أمر لا يكاد يصدّق وهو أن الأمير الجليل المجاهد أسامة بن منقذ رحمه الله يستشهد بالنصّ إياه وينقله نقلا صريحا عن اللامع العزيزي في كتابه (البديع في نقد الشعر) ١٧٥ ! وهذا قوله بتمامه :

باب الطاعة والعصيان : اعلم أن هذا باب يُمتحن به العالم والناقد وتعرف به فضيلة الكاتب والشاعر، وهو أن يزيد البيت على ما تقتضيه صناعة النقد فلا يوافقه الوزن فيأتي بما لا يخرج عن الصناعة . ذكر الشيخ أبو العلاء أحمد بن

سليمان المعرّي في كتابه المعروف باللامع العزيزي في ديوان شعر المتنبي في قوله:

يـرد يـدا عن ثوبهـا وهـو قـادر
ويعصي الهوى في طيفها وهو راقد

قال: أوجبت عليه الصناعة أن يقول (يردّ يدا عن ثوبها وهو مستيقظ) فلم يطاوعه الوزن فلم يخرج عن الصنعة قوة منه وقدرة فقال (قادر) وهو عكس راقد في الصورة والمعنى: أما في الصورة فهو من جناس العكس وأما في المعنى فإن الراقد عاجز وهو ضد القادر، فتمّ له الطباق صورة ومعنى وهذا من الأفراد الأفذاذ.

وأسامة متقدم على ابن أبي الإصبع فإنه ولد سنة ٤٨٨ في شيزر (غير بعيد من معرّة النعمان) وتوفي نحو سنة ٥٨٤، وشرفه ونبله وفروسيته وموضعه من الملوك وغرامه بالشعر والأدب والتأليف والمطالعة واقتناء نوادر الكتب فوق الوصف. وهذا الكلام الذي نقله عن اللامع العزيزي هو من جهة المعنى الكلام نفسه الذي نقله ابن أبي الإصبع عن معجز أحمد وإن اختلفت العبارة بعض الشيء. وأميل جدًا إلى أن ما في كتاب أسامة أقرب إلى جزالة أسلوب أبي العلاء ومعجمه اللغوي على خلاف ما في تحرير التحبير من الإطناب والتكرار وليونة الكلام ووجوه الخلل المشار إليها، وعند أسامة زيادة معنى دقيق وهو قوله (في الصورة والمعنى . . .) فلو كان قوله هو ما خلطه بكلام المعرّي. وليس في كلام أسامة ما يفهم منه أن أبا العلاء وضع ذلك المصطلح وإنما تكلّم على البيت فقط وهو الظنّ به.

والغريب أن ابن أبي الإصبع وقد وقف على كتاب أسامة يقول في كتابه ٩١ (وإذا وصلت إلى بديع ابن منقذ وصلت إلى الخبط والفساد العظيم والجمع من أشتات الخطإ وأنواعه من التوارد والتداخل، وضم غير البديع والمحاسن إلى البديع، كأنواع من العيوب وأصناف من السرقات ومخالفة الشواهد للتراجم وفنون من الزلل والخلل يعرف صحتها من وقف على كتابه وأنعم النظر فيه)، ومع ذلك ينسب النصّ إلى المعجز وأمامه كتاب أسامة ينسبه إلى اللامع بعبارة غير العبارة فلا يستنكر شيئا من ذلك!

ويشهد لأسامة بالصدق وصحة النقل إجمالا: أن ابن أبي الإصبع ينقل الكلام إياه في كتابه الآخر بديع القرآن ١٠٩-١١٠ باختصار وتقديم وتأخير واختلاف عبارة على هذا النحو:

باب الطاعة والعصيان: هذه التسمية تسمية المعرّي عندما نظر في شعر المتنبي وتكلّم عليه في كتابه المترجم بمعجز أحمد يعني المتنبي فأتى على قوله (يردّ يدا). وقال (أراد المتنبي الطباق فعصاه وأطاعه الجناس، فإنه أراد أن يقول: يردّ يدا عن ثوبها وهو مستيقظ، فعصاه ذلك لامتناع دخوله في الوزن فقال: وهو قادر؛ لأن القادر مستيقظ وزيادة، ليكون بينها وبين القافية تجانس).

فمن الواضح أنه لا ينقل النصوص حرفيا من كتاب أبي العلاء المفتوح أمام عينيه وإنما يعبّر عنه بالمعنى ولعله كان يكتبه من الذاكرة. لا جرم أن المعنى هو هو، ولكن اختلاف العبارة يضعف الثقة بنصّ التحبير شيئا ما ويمنع استنباط نتائج منه بناء على أنه كلام أبي العلاء بحروفه، ومن ذلك أن قوله هنا (عندما نظر في شعر المتنبي فأتى على قوله: يردّ يدا . . .) وإغفال كلمة البديع التي تكرّرت هناك: يؤكد أن الكتاب الذي سمّاه معجز أحمد كان شرحا للديوان لا كتابا في البديع ذا أبواب كما يوهم نصّ التحبير. فيجوز انطلاقا من ذلك أن نصدّق أسامة في عزو القول إلى الكتاب الذي يعرفه الناس على مرّ العصور ولانثق بقول ابن أبي الإصبع في عزوه إلى كتاب لم يعرفه أحد غيره (إلا أن يكونا كتابا واحدا).

وهذا إشكال لا يتيسر تحقيقه الآن وهو أن الدكتور عبدالعزيز المانع يؤكد أن النصّ ليس في مظنّه من مخطوطة اللامع - وراجعتها بعدُ فلم أجد النص في الكلام على القصيدة - مع أن أسامة يقول إنه من اللامع وأن ابن أبي الإصبع يعزوه إلى المعجز ويسكت على دعوى أسامة. وأضيف أن أسامة يقول في البديع ٢٠٥

(قال أبو العلاء المعرّي في تفسير شعر المتنبي :

وخطة في كل قلب شهوة حتى كأن مداده الأهواء

هذا يسميه أهل النقد النقل لأنه نقله من قول البحتري في الخمر :

أفرغت في الزجاج من كل قلب

فهي محبوبة إلى كل نفس)

ولم أجد هذا النص أيضا في مخطوطة اللامع لأنه لم يتكلّم على البيت . ولكن مناقشة هذا الأمر يخرج بنا من تحقيق المعجز إلى تحقيق اللامع ولا يمكن الفصل فيه إلا بعد جمع مخطوطات اللامع وخاصة نسخة طهران التي ذكر سزكين - ويأتي الإلماع إليها - ومقابلة آلاف النصوص المنسوبة لأبي العلاء عليها فربّما نجد ما يفسّر قول أسامة . ولا تنبغي الاستهانة بقول أسامة لأن الاطّلاع على اللامع من أهون الأشياء عليه لثرائه وشهرته باقتناء نوادر الكتب ، وقد اقتبس نصوصا من آثار المعري لا نجدها في أي كتاب آخر (انظر لباب الآداب ٣٧٥ والطبعة التامة من كتاب العصا١٣٤ و ٥٣٥ وغيرها) ، ولاأستبعد احتمال أن تكون هذه النصوص زيادات في نسخته من اللامع ، أو أن النسخة التي وصلتنا من اللامع ليست أتمّ النسخ . ويحسن الإلماع إلى تعدد نسخ بعض الكتب بين نسخ قديمة وجديدة واشتمال بعضها على نصوص لا توجد في البعض الآخر لأن المؤلف يتناول الكتاب بالحذف والإضافة (كما في تحرير التحبير وكتب أخرى كثيرة) .

ومن الغريب أن كتاب أسامة طبع ثانية على نسخة أخرى بتحقيق عبدالأمير مهنّا (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) بعنوان : البديع في البديع ، على نسخة مكتوبة سنة ٨٠٤ واسم الناسخ مطموس وعليها تمليكات كثيرة وهي ملك للمحقق كما قال ، وتنقص بعض نصوص عن الطبعة الأولى . ففي هذه الطبعة ورد النصّ الأول هكذا (ذكر أبو العلاء في تفسير المتنبي في قوله . . . وهو عكس راقد) فحذف النصّ على اللامع العزيزي ، وحذف قوله في آخر الكلام (في الصورة والمعنى . . . الأفذاذ) . أما الطبعة الأولى فكانت على نسختين تاريخ إحداهما سنة ٧١١ ويقول ناسخها يوسف بن نعمان المارديني عن نفسه (لم يتعرّض إلى تغيير لفظة ولا حرف ولا نقطة ولا حركة في نَقْله من الأصل ، بل نَقَله متحرّيا من التغيير ، فمن لمح فيه خللا فيعذر لاتّباع نسخه للأصل) ، فالظاهر أنها جديرة بالثقة وأن أسامة أخرج الكتاب مرتين .

(١٩) تتمة القول في ابن أبي الإصبع :

هذه الغرائب ونكارة قوله في أسامة جعلتني أتتبع أحواله وأقرأ تحرير التحبير قراءة متأنية . وقد وجدته على شيء من المعرفة بالنقد والبلاغة وتحليل النصوص ، ولكنه ليس بشيء فيما يتّصل بالتوثيق والتحقيق التاريخي والأدبي والاطلاع على المصادر ونوادر الكتب ، مع جرأة وإكثار من إطلاق المزاعم بأنه لم يُسبق إلى كذا وكذا ، وحرص شديد على اختراع أنواع جديدة من البديع والتباهي بذلك ، على الضدّ من أسامة في ذلك كله أو جله . وكثير من دعاواه باطل على ما ترى في حواشي محقق الكتاب الدكتور حفني شرف (١٤) وإليك بعض الأدلة على قصَر باعه في أمور التحقيق ، وليُعلم أن النسّاخ بريئون منها أو من أكثرها لأن الكتاب طُبع على نسخ جياد مستقلّة وبعضها مما يُركن إليه (١٥) :

- قال في سرد مصادره (نقدي قدامة) ، هكذا في جميع المخطوطات وأعاده في بديع القرآن ، وهو قول غريب جدا لأن نقد النثر منحول على قدامة قولا واحدا (انظر التحبير ٨٧ وحاشية محققه ، والبديع ٤) .
- لم أجد أثرا لنحو عشرين من الكتب الأربعين التي زعم أنه وقف عليها ، ومنها نقد النثر وذكرى حبيب وعبث الوليد والموازنة والوساطة والصناعتين والمنصف وكشف الظلامة للموفق البغدادي وتفسير الرماني ونظم القرآن للجاحظ والأسرار والدلائل لعبدالقاهر ، وهذا الأمر في غاية الأهمية لأنه يفضي إلى الشك في وقوفه على معجز أحمد ! وقد يكون رأى هذه الكتب أو لم يرها ،

ولكن التكثّر بها وهو لم يستفد منها لا طائل من ورائه إلا الغمز بمصادر أسامة الستة ، أما في بديع القرآن فذكر ما يكفي لملء مكتبة مع أنه مستخرَج من التحبير .

※ لم يستشهد بشعر أسامة مع أنه أجود من كثير ممن استشهد بشعرهم، وبعد أن رماه بالخبط والفساد لم يذكره باسمه عند الانتفاع بكتابه إلا مرّة واحدة بطريقة ملتوية (صفحة ١٠٤) ، وكنّى عنه في بقية المواضع بالناس أو بعض المؤلفين أو بعض المتأخرين أو غير التبريزي أو غير الرُّمّاني (انظر الصفحات ١٠٥ و ٢٩١ و ٣٢١ و٣٦٠ و ٣٧٢ و ٤٠١ و ٤٥٣ وغيرها وحواشي محققه فيها) . وتلوين الكنى على هذه الشاكلة يصرف ذهن القارئ عن أسامة لأنها توهم أنهم رجال كثير . ولا ريب أنه استفاد أعظم الفائدة من التأمّل في عمومه ورؤية الأبواب معقودة أمام ناظريه مشروحة موضحّة بالأمثلة الكثيرة فاستطاع أن يفرغ للاستدراك والزيادة والتحليل وتهذيب أنواع البديع .

※ غلط غلطا فاحشا بقوله في ١٦٦ (باب عتاب المرء نفسه : وهو من إفراد ابن المعتز، ولم ينشد فيه سوى بيتين ذكر أن الآمدي أنشدهما له عن الجاحظ)، فأطنب في الكلام على أن البيتين لا يناسبان الباب مع أن الغلط منه هو أو من نسخته لأن الذي في البديع ٧٤ واضح مستقيم وهو قول ابن المعتزّ (ومن إعنات الشاعر نفسه في القوافي) أي لزوم ما لا يلزم !(١٦) فيكون ابن أبي الإصبع قد اخترع ضربا من البديع بفضل التصحيف، ونقله عنه أصحاب كتب البديع ثقة منهم بكلامه مثل نهاية الأرب ٧/ ١٢٥ وخزانة ابن حجة ١٤٤ وحسن التوسل ٢٣٦ وأنوار الربيع ٣/ ٢٠٣ . وفي النص ثلاثة إشكالات إخرى : فابن المعتز قُتل سنة ٢٩٦ ولعل الآمدي لم يولد حينئذ أو كان طفلا صغيرا لأنه مات سنة ٣٧٠ أو بعدها فكيف ينشد ابنَ المعتزّ؟ وقد نقل المؤلفون هذه الكلمة ولكن بعضهم أورد (الأسدي) مكان (الآمدي) ولا أدري من يكون، وأظن أن ذكر الآمدي أصحّ لأن مخطوطات التحبير وشيجة الصلة بالمؤلف فالأقرب أن الغلط منه . والثاني أن كتاب ابن المعتز ليس فيه ذكر الآمدي ولا الأسدي ولا الجاحظ . والإشكال الثالث أن في كتاب ابن المعتز شواهد أخرى غير البيتين . وذلك كلّه يجعلني في شكّ من وقوفه على كتاب ابن المعتزّ .

※ وهذا الخطأ أوقعه في خطأين كبيرين آخرين أوضحهما المحقق في ١٣٥ و ٥١٧ .

※ قال (عمرو بن الأهتم التغلبي) ، فخلط بين عمرو بن الأهتم المنقري وعمرو بن الأيهم التغلبي (انظر ١٤٧) وهو تصحيف قديم على ما ترى في الوحشيات ٤١ لأبي تمام وكتب أخرى، وهما مترجمان في كتاب من اسمه عمرو لابن الجرّاح بتحقيق الدكتور عبدالعزيز المانع ١١٦ و١٧٧ وغيره .

※ صحّف ابن المعتز إلى ابن المعلى (انظر ١٦٣) .

※ وصحّف ابن الدُّوَيدة المعرّي إلى المغربي (انظر التحبير ٣٣١ وبديع القرآن ٣١٥) ، فأضلّ من بعده كما ترى في خزانة ابن حجّة ٦٥ وأنوار الربيع ١/ ٣٨٩ .

※ وأتى بما يضحك الثكلى في تفسير قول الشاعر :

هما خُطّتا خَسْفٍ نَجاؤك منهما
ركُوبُك حَوْليّاً من الثلج أشهبا

فقال في ٢٤٠ (استعار الركوب للمسافر في الثلج لاحتياج المسافر للركوب) ، والأمر على العكس : فالركوب حقيقي والثلج جاء به لوصف لون الحوليّ وهو المُهْر إذا بلغ سنة، والأشهب : الأبيض، وهو هنا أفعل تفضيل على مذهب الكوفيين . ومعلوم أن الشاعر وهو عبدالله بن الزَّبير الأسدي ينصح صاحبه بالفرار من وجه الحجّاج إثر الخطبة المشهورة في مسجد الكوفة ولا ثلج هناك ! .

※ وفي ٣١٨ تناول بالنقد والتحليل بيت علي بن الجهم :

ومرّت تفوت الطّرفَ سبقا كأنها
جنود عُبيدالله ولّت بنودُها

فاستغرب أن يُمْدَحَ أحد بفرار جنده وقال (وهذا الإنكار وقع مني على ما رُوِي لي عنه، فإن الذي رَوى

لي البيت ذكر أن عبيدالله هو ممدوحه بهذه القصيدة، والعُهدة على الراوي)، وقد أصاب المحزّ لأنها من أمضّ الهجاء. والشاهد أنه لم يستطع تحقيق ما قيل له ولم يعرف عبيدالله ولا تتمّة القصيدة ولا قَدر على مطالعة ديوان ابن الجهم، والظنّ بمثله أن يعرف الحادثة ويحفظ هذه القصيدة المشهورة بلا حاجة للرجوع إلى المصادر، وهي مذكورة في الديوان ٥٩-٦٠ وكتب التاريخ والأدب، ولا تخلو بعض كتبه الأربعين من إلماع إليها (كالمنصف ٨٤ بتحقيق الداية). وعُبيدالله هو عبيدالله بن يحيى بن خاقان وزير المتوكّل الذي فرّ عنه ليلة مقتله، وفي القصيدة ما يجلو ذلك وهو قوله:

وفرّ عبيدالله فيمن أطاعه
إلى سقر الله البطيء خمودها

فمن الواضح جدا أن ابن أبي الإصبع إنما يعرف أبياتا مفردة يجدها في كتب البديع ونحوها، لا يكاد يتجاوزها. وذكر الرواية الشفوية في هذا المقام الذي ينبغي فيه الرجوع إلى المصادر الموثّقة: لا يخلو من تفريط.

- ومثله قوله في ٥٩٠ عن أرجوزة لرؤبة (قالوا إنها تزيد على التسعين شطرا)، وذكر مطلعها (قد جبر الدينَ الإلهُ فجبرْ). وهذا هو الخبط والفساد العظيم والجهل والعجز أيضا، فإنها أشهر أراجيز أبيه العجّاج! وهي ١٨٠ شطرا في ديوانه الذي لم يطّلع عليه ولم يطّلع على ديوان رؤبة، والظاهر أن الذي أخبره لم يفرّق بين البيت والشطر.
- وقال (عوف بن محلم السعدي)، وهو الخزاعي (انظر ٣٦٠).
- ذكر أبو حية النميري والصواب محمد بن عبدالله النميري وهو أموي وذاك عباسي (انظر ٤٨١).
- ولم يستطع تحقيق قائل قصيدة في عصر صلاح الدين (انظر ٥٠٣).
- وقال في ٥٥٨ (هذا عنوان العلم المعروف بالمِجِسْطي) وهو كتاب بطليموس في علم الفلك.
- لم أجد له أثرا ظاهرا في تحقيق نسبة الأبيات التي لم تنسب في مصادره ومنها أشعار للمشاهير، ويلاحظ في مواضع غير قليلة أن ما يرد غير منسوب في كتاب أسامة يرد غير منسوب لديه.
- ويعدل بما مضى كله - وأنا أنقله حَرِجاً به متبرّئاً منه قاصداً للتنبيه إليه - قوله في بابِ الإيداع ٣٨٠، ويعني بالإيداع الاقتباس العَمْد من كلام الغير: (ومثال ما وقع من ذلك في الكتاب العزيز قوله تعالى «يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات»، وإن أوقعت الفصاحة مثل هذا [فهو] غير مقصود، وكان من الأدب ألا يُذكر هذا والله أعلم. والمُوهِم أنه مُودَعٌ في الكتاب العزيز قول امرئ القيس:

وجفان كالجواب
وقدور راسيات

إن صحّتْ الرواية أنهَ كذلك وإن رُوي التقديم والتأخير فبطل ذلك) انتهى كلامه. فيسوق الآية شاهدا على الباب راضيا غير مستنكر، ثم لا يجد ما يخفّف به هذا القول الفظيع إلا رخاوة التمسّك بأنه غير مقصود وأن الأدب كان يقتضي عدم ذكره وربما كانت رواية البيت بجعل الصدر عَجُزا والعجز صدرا فيبطل الزعم باقتباس القرآن الكريم من امرئ القيس! ولو قال هذا الكلام أبو العلاء لاستشهدوا به على كفره وإلحاده! وكان الواجب على ابن أبي الإصبع أن يسلك سبيل الأثبات المحققين الغيوّرين فيقول مثلاً (وهذا البيت تظهر عليه الصنعة والانتحال وطالعت كثيرا من نسخ ديوان امرئ القيس بروايات مختلفة فلم أجده فيه والأشبه أنه من كلام المتأخرين أو الزنادقة!) على نحو ما قال العباسي في معاهد التنصيص ٤/ ١٩٤. وأعتقد أنه وقع على البيت في كتاب أسامة ٢٢٠ فأغار عليه. ويخفّف من خطإ أسامة أنه ساقه ضمن شواهد كثيرة في (باب التوارد وهو أن يقول الشاعر بيتا فيقوله شاعر آخر من غير أن يسمعه) ولم يشر إلى الآية مطلقا والظاهر من سياق كلامه أن الشاعر هو المقتبس (مع أن

ذكر امرئ القيس مشكل، ولا أستبعد أنه تصحيف وربما نقف على قائله فيما بعد)، أما ابن أبي الإصبع فلم يدع للمعتذر عنه مقالا .

هذا بعض ما يتّصل بمبلغه من العلم، أما حاله فيما هو أهمّ وهو الصدق والأمانة - وقد أسلفت دعواه في كتاب أسامة - فله هذه النادرة التي لا تليق بحمَلة العلم: فإنه ألّف كتاب التحبير ثلاث مرات، إن لم يكن أكثر منها، بأسماء ثلاثة رجال : ابن العديم، وابن عمٍّ له، والنسخة الأخيرة المطوّلة باسم رجل من آل ابن سناء الملك (وقد بقيت لنا هذه النسخ الثلاث كما ترى في صفحة ٩٣ وحاشيتها)، فكأنه كان يتوسّع في الكتاب بعض الشيء ويمحو اسم الرجل الأول من خطبة الكتاب ويسوقه إلى رجل جديد لأخذ جائزة جديدة! ويزعم في النسخة المطبوعة ١٣٤ أن ابن سناء الملك هذا أرشده إلى التفريق بين نوعين من البديع كان يراهما نوعا واحدا مع أنه يقول في النسخة الأولى المختصرة (فلما رأيت شواهدهما متباينة أفردته منه!) ورحم الله رفيعَ الهمّة تمّام ابن غالب التيّاني الذي بُذل له ألف دينار ليكتب: ألّفته لفلان، فقال على فقر وخَصاصة (والله لو بَذل لي ملء الدنيا ما فعلت ولا استجزت الكذب، فإني لم أجمعه له خاصةً لكن لكل طالب عامة)، على ما ترى في ترجمته من معجم الأدباء ٢/ ٧٦٩ .

ويلحق بهذا الباب قوله في ٢١٢ عن كتاب الردّ على قدامة لابن رشيق (يحلف الحالف صادقا أنه ما تكلّم فيه بحرف واحد إلا وهو مُطبق الجفون ليس له وقت إفاقة ألبتّة) لأن ابن رشيق فرّق بين نوعين من البديع وهو يرى أنهما شيء واحد! وإذا كان يريد أن يصف ابن رشيق بقلّة التقوى فقد وصف هو الخمرَ ومجالس الشراب وتغزّل بالغلمان على عادة كثير من أهل عصره، والله يعفو عن الجميع .

إذا كان هذا حال الرجل وهذا حال النصّ فمن المجازفة أن يُظنّ أن رجلا تصدر عنه هذه الغرائب والجهالات المتراكبة: ينفرد بالوقوف على كتاب لأبي العلاء ليس في قائمة مؤلفاته ولا ذكر له في مصنفات تلاميذه ولم يعرفه مستمليه ولا الحلبيون الثلاثة ولا النقّاد ولا شرّاح المتنبي إلى عصرنا، وعندي أن سكوتهم وتصريح أسامة بأن النص في اللامع العزيزي أقوى كثيرا في ميزان النقد من تصريحه، وأقلّ ما يقال فيه أنه قول شاذّ لايؤبه له . أما إذا قبلنا أن المعجز في كلامه هو اللامع فلا إشكال أصلا .

ولعلي، بعد أن مهّدت ببيان ضعف حال الرجل، أضع بين يدي القارئ الكريم شيئا غلب على ظني وهو أنه لم يطّلع أيضًا على معجز أحمد ولا على اللامع . وبيان ذلك أنه لم يذكر المعجز في غير هذا الموضع مع وفرة استشهاده بشعر المتنبي . وإنك لتراه وقد استفاد من كتاب أسامة حريصا على غمطه راغبا في مخالفته - وأشار محققه إلى ذلك في ٤٠١ - ووصمَه بالخبط والفساد بلا بيّنة، وفرّ من التصريح باسمه مع أنه لا يتردد في ذكر ابن المعتز وقدامة والحاتمي وابن رشيق والتبريزي والأجدابي والتيفاشي وغيرهم، وزعم أنه لا يُعْتَدُّ به فقال (لا جرم أني لم أعتدّ بكتابه في عدّة ما وقفت عليه من ذلك) فلم يعدّه من مصادره الأربعين مع أن المنصف يجزم بأن الكتاب لم يبلغ في السقوط إلى هذه الغاية وأن استفادته منه تتجاوز استفادته من نصف الكتب الأربعين على الأقل مجتمعة . وكثير من وجوه الاختلاف بينهما تتصل بأمور اجتهادية في تسمية بعض المصطلحات ورسم حدودها .

ولم يتّضح لي سبب انحرافه عن أسامه الذي مات قبل أن يولد هو إلا أن يكون أراد إسقاط كتاب أسامة وصرف الأنظار عنه لينهض كتابه . ولم يكن في واقع الأمر بحاجة إلى ذلك، وكان يستطيع أن يثني عليه بلا انتقاص من قدر نفسه لأن كتابه يختلف من عدّة وجوه عن كتاب أسامة، ولا يضير اللاحق مهما بلغ عمله من إتقان أن يعترف بفضل السابق عليه . وهذا أسامة يقول متواضعا غير مدّع شيئا (هذا كتاب جمعت فيه ما تفرّق في كتب العلماء المتقدّمين المصنّفة في نقد الشعر وذكر

محاسنه وعيوبه، فلهم فضيلة الابتداع ولي فضيلة الاتّباع)، ثم ذكر مصادره وهي ستة مع أنها في الواقع أكثر من ذلك، ويسمي نفسه: جامع الكتاب، وينقل أنواع السرقات العشر عن ابن وكيع وينسبها إليه (انظر الصفحات ٨ و١٣٨ و ١٨٣).

والنص الذي يدور الكلام عليه خير مثال على هذا الضرب الفاسد من السلوك: فقد عقد أسامة (باب الطاعة والعصيان) واستشهد عليه بهذا النصّ من اللامع، ولا يتضح من كلامه هل سبقه أحد إلى استخراج كلام أبي العلاء من اللامع ونقله إلى كتب البلاغة وسبك هذا المصطلح منه، وظاهر قوله أنه لم يُسْبَق إليه، وعدم التباهي هو الأشبه بأسامة رحمه الله. ويشهد له أن التبريزي لم يورد هذا الباب في باب البديع من كتاب الكافي (صفحة ١٧٠ وما بعدها) وحسبك به معرفة بأقوال أبي العلاء، وأن ابن أبي الإصبع لم يُشنِّع على أسامة في هذا المقام. ثم جاء هو فعقد (باب الطاعة والعصيان) واستشهد بالنصّ إياه، وعزاه إلى معجز أحمد، وتغابى عن ذكر أسامة، وزعم صراحة أن الذي استنبط هذا النوع وسماه بهذا الاسم هو أبو العلاء المعرّي وكرّره مرّتين بقوله (استنبطه المعرِّي. وسمّاه الطاعة والعصيان أعني المعرِّي) وكأنه يضع أسامة بين ناظريه. ثم قال (ولم يأت [المعرِّي] بشاهد غيره وتبعه الناس بعد فأثبتوا هذا البابَ وتكلّموا فيه بمثل هذا الكلام واستشهدوا بهذا البيت ولم يأت أحد منهم بغيره وأضربوا جميعهم عن النظر فيه). فَقوله (سمّاه الطاعة والعصيان) إنما يصحّ لو كان أبو العلاء مشغولا باختراع ضروب البديع وتسمية مصطلحاتها وعقد الفصول لها والبحث عن شواهدها. وواقع الحال أنه كان مشغولا بشرح ديوان المتنبي والكلام عليه بما يتيسّر ووقعت له هذه الملاحظة فساقها غير مُدْرك أنه اخترع نوعا من البديع، فجاء مَن بعده والظاهر أنّه أسامة فعقد باب الطاعة والعصيان بناء على كلامه. وقول ابن أبي الإصبع (تبعه الناس) يريد أسامة لأن القول في كتابه وليس فيه إلا بيت المتنبي، ولو كان المراد غيره لصرّح به. وهو يزعم أنّ أسامة لا فضل له لأنه أخذ قول المعرِّي ولم يضف إليه شيئا ولا شاهدا آخر، ويلزم من قوله أن أسامة أغار من طرف خفيّ على اصطلاح أبي العلاء لأنه لم يسند وضع المصطلح إليه.

فالذي يجول في خاطري بناء على ما مضى جميعه: أن ابن أبي الإصبع وقعت له نسخة من بديع أسامة تشبه نسخة عبدالأمير مهنا وفيها النقل عن أبي العلاء بدون ذكر اللامع العزيزي (ويؤيده سقوط عبارة «في الصورة والمعنى ... الأفذاذ» لديهما)، فأراد أن يطوي ذكر أسامة ويوهم أنه وقف على كتاب المعري، ولعله كان يسمع أنه يسمى معجز أحمد، فعزا القول إليه بلا تحقيق وجعله من مصادره الأربعين! ثم اعتدى على العبارة وجعلها تدل على أنه كان كتاب بديع يشتمل على باب الطاعة والعصيان وأن المعري هو مخترع ذلك الباب؛ لأن من يقف على كتابه وكتاب أسامة سيظن أن أسامة أغار على جهد أبي العلاء ففضحه هو!

وأرى أن قوله (هذا كلام المعرِّي ... وتبعه الناس ... واستشهدوا بهذا البيت ولم يأت أحد منهم بغيره وأضربوا جميعهم عن النظر فيه) واقتبَاس الكلام بغير عبارة أبي العلاء: دليل كالصريح على أنه لم يقف على كتاب أبي العلاء لأن القول منسوب إليه في كتب الناس التي وقف عليها ولا سيّما كتاب أسامة الذي نَحَلَه نَحْلاً، فما الذي يدعوه إذن، وقد علمتَ حاله من الصدق وتفريطه في التحقيق والاطلاع على المصادر، إلى طلب النصّ في أصله من كتاب أبي العلاء؟ ولو أنه تكلّف ذلك وظهر له أن أسامة كذب في عزو الكلام إلى اللامع أو غلط في نقل العبارة فكيف أضرب عن الطعن فيه وقد بدت له مقاتله؟

فإن صحّ هذا فهو دليل آخر على أن اللامع والمعجز كتاب واحد لأن ابن أبي الإصبع يكون قد تعمّد مخالفة أسامة وسمّى الكتاب إياه باسم آخر، ويكون قوله

(وشروح أبي العلاء الثلاثة: ذكرى حبيب وعبث الوليد ومعجز أحمد) تدليسا محضا لأنه لم يستفد منها رأسا. ويؤيّده أنه ألّف إحدى النسخ الأولى باسم ابن العديم، فإن كانت وصلت إليه فلا شكّ أنه قرأها ولو وجد فيها ذكر كتاب جديد للمعرّي ما تأخّر عن التنويه به في البغية والإنصاف، بل لو استفاد منه ابن العديم كتابا للمعرّي لا يعرفه لأجزل له الصلة.

طال سفر الكلام في هذا الجانب بعض الشيء، ولم يكن الغرض الطعن في ابن أبي الإصبع، ولكن لم يكن منه مناص لئلا يقال إنه كان ثقة أمينا وعالما نحريرا وناقدا بصيرا، فيكفي تصريحه بالوقوف على المعجز والنقل منه لإثبات وجوده.

(٢٠) هل كان المعجز كتابا نقديا؟

قال المستشرق بلاشير في كتابه أبو الطيب المتنبي ٣٩٠ عن أبي العلاء (أراد أن يجعل في متناول الأدباء أثرا شعريا ذا أهمية كبرى في تكوينه الفني والأخلاقي، وقد حقّق فكرته في كتابين: الأول مفقود اليوم عنوانه معجز أحمد وهو مختارات من أجود أبيات أبي الطيّب مرفقة بأفكار نقدية، أما الثاني فهو اللامع العزيزي)، ولم يُحل على كتاب ما ولم يزد مع معرفته بشروح الديوان على ما فهمه بعض الناس من كلام ابن خلّكان الآتي (١٧).

وذهب الدكتور عبدالعزيز المانع إلى مثل ذلك، فاستند على كلام ابن أبي الإصبع، ووصله بقول ابن العديم (وكتاب في معاني شعر المتنبي ومقداره ست كراريس)، ليقرّر أن المعجزَ كان من كتب النقد والمعاني أما اللامعَ فأقرب إلى الشرح اللغوي، وغرضه تسويغ اهتمام ابن أبي الإصبع بالمعجز دون اللامع لأنه كان معنيا بقضايا النقد واهتمام أبي المرشد وكافة الشرّاح باللامع دون المعجز لأن مرادهم الشرح اللغوي.

وهذا الرأي معلول بأن مؤلفي كتب المعاني ولا سيما ابن فورّجة وأبا المرشد وقفوا على اللامع ولم يقفوا على المعجز مع أن العكس هو المتوقّع، وكذلك أهل النقد إلا ابن أبي الإصبع وكلامه شاذّ كما سلف. ولا يخفى أن الشرّاح من ابن جني إلى البرقوقي يشفعون الشرح اللغوي بالوقفات النقدية والبلاغية والنحوية والتاريخية والجغرافية وأشياء من التفسير والقراءات والحديث والفقه وهلمّ جرّا ولم يُعرضوا عن كتاب لمجرّد أنه يتناول جانبا بعينه من شعر المتنبي، وإذن ليس هناك ما يصرف من وقفَ منهم على اللامع والمعجز أن يستفيد منهما للغرضين معا، بل إنهم يعدّون كتب المعاني وما إليها، حتّى كتب السرقات أحيانا، شروحا للديوان من باب التوسّع في العبارة وكل ذلك قريب من قريب.

وإذا كان لا بدّ من التفريق بين أشكال الشروح فإن قول ابن أبي الإصبع (شروح أبي العلاء الثلاثة) يدلّ على أنه كان شرحا لا كتابا نقديا، ومثله قول ابن خلّكان (تكلم على غريب أشعارهم ومعانيها ومآخذهم من غيرهم وما أُخذَ عليهم وتولّى الانتصار لهم والنقد في بعض المواضعَ عليهم والتوجيه في أماكن لخطئهم) فجعله شرحا يتضمن الغريب والمعاني والنقد. ولا يقال إن استشهادي بهما يلزم منه قبول أن المعجز المذكور فيهما كان كتابا برأسه، فالعكس هو الصحيح لأن الذي يؤسّس على كلام ابن أبي الإصبع وابن خلّكان أن المعجز كان كتابا منفردا ينبغي عليه أن يقبل بقية كلامهما، أما من يرى إن المعجز في كلامهما هو اللامع بعينه فقد قَبله لأنه ينطبق على اللامع.

وإذا صَحّ النصّ الوارد في كتاب أمامة منسوبا إلى اللامع فإنه يدفع دعوى أن اللامع يخلو من النظرات النقدية، ومخطوطته موجودة ولا ريب أنها تشتمل على مادة نقدية كثيرة أو قليلة. والواقع أن قول ابن أبي الإصبع (ولقد وقفت من هذا العلم على أربعين كتابا) لا يشير إلى علم النقد الأدبي بل إلى علم البديع وهو ظاهر بأدنى تأمّل. ثم صرّح بأن منها ما ليس خالصا لعلم البديع، وهذا هو الواقع لأن منها كتبا في التفسير والأدب ودواوين الشعر وعلوم البلاغة عامة، ومن المعلوم مثلا أن عبث الوليد هو إصلاح نسخة من ديوان

البحتري لا كتابا في علم البديع، فلا يصح الجزم بناء على ذلك بأن المعجز كان خالصا للنقد والمعاني وأن اللامع كان خالصا للشرح اللغوي.

وأيضا لا يخلو كلام الدكتور عبدالعزيز المانع من إشكال لأنه يميل أحيانا إلى أن المعجز كان كتاب نقديا بناء على تفسيره لقول ابن أبي الإصبع، وأحيانا إلى أنه كان كتابا في معاني شعر المتنبي بناء على كراريس ابن العديم .ومن الجليّ أنهما شيئان مختلفان من حيث الأصل ويحتاج الجمع بينهما إلى تكلّف، وقد صنّف كثيرون في معاني شعر المتنبي أوّلهم ابن جنّي ولا تُعدّ كتبهم كتبا خالصة للنقد الأدبي مع أنها لا تخلو من قضايا هذا العلم بالكليّة، وإذا اعتبرت هذه الكتب كتبا في النقد فلا بدّ من اعتبار عامّة شروح الديوان كذلك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يقول (إن احتفال الشرّاح باللامع جاء نتيجة كونه شرحا كبيرا يغني عن الشرح الصغير المختصر)، فهذا رأي ثالث يتعارض - بناء على قاعدة التفريق بين أشكال الشروح - مع كونه كتاب نقد أو معان، ويتعارض مع القول أن ابن أبي الإصبع وجد فيه مـاً لا يوجد في اللامع. وليس ثمّت دليل من التاريخ على أن أبا العلاء أخذ كتابا قائما من كتبه وتوسّع فيه وغيّر اسمه من المعجز إلى اللامع وساقه إلى عزيز الدولة، ولا يتلاءم ذلك مع شيمته وارتفاع همّته وليس بحاجة إليه، ولو وقع لذكروه.

(٢١) نصّ ابن خلكان

بعد أن فرغنا من ابن عساكر وابن أبي الإصبع لم يبق إلا نصّ ابن خلّكان. وأجدني بحاجة إلى إيراد النصّ بل النصوص لإيضاح هذا الأمر (وأضفتُ الأرقام تبعا لتقسيم الفقرات في طبعة الدكتور إحسان عباس ١/١١٣-١١٤)، وسوف يُشار فيما بعد إلى الخبر (٢) بخبر اللامع والخبر (٣) بخبر المعجز:

(١) قال الحافظ السلفي: أخبرني أبو محمد عبدالله بن الوليد بن غريب الإيادي أنه دخل مع عمّه على أبي العلاء يزوره فرآه قاعدا على سجادة لبد وهو شيخ. قال: فدعا لي ومسح على رأسي وكنت صبيا. قال: وكأنما أنظر إليه الساعة وإلى عينيه إحداهما نادرة والأخرى غائرة جدا وهو مجدّر الوجه نحيف الجسم.

(٢) ولما فرغ من تصنيف كتاب اللامع العزيزي في شرح شعر أبي الطيب المتنبي وقرئ عليه أخذ الجماعة في وصفه، فقال أبو العلاء: كأنما نظر إليّ المتنبي بلحظ الغيب حيث يقول:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي
وأسمعت كلماتي من به صمم

(٣) واختصر ديوان أبي تمام وشرحه وسماه ذكرى حبيب، وديوان البحتري وسماه عبث الوليد، وديوان المتنبي وسماه معجز أحمد، وتكلم على غريب أشعارهم ومعانيها ومآخذهم من غيرهم وما أُخذَ عليهم وتولّى الانتصار لهم والنقد في بعض المَواضع عليهم والتوجيه في أماكن لخطئهم.

(٤) ودخل بغداد سنة ٣٩٨ ودخلها ثانية سنة ٣٩٩ . . .

(٥) وعمل الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة.

(٦) ومن شعره في اللزوم . . .

(٧) وتوفي يوم الجمعة . . .

فهذه أخبار متتابعة اكتفيت منها بهذه السبعة، وأولها منسوب مرسلا إلى السلفي، وهو مسند إليه في الإنباه للقفطي والبغية لابن العديم، ثم تأتي الأخبار الستة (وما بعدها أيضا) مسبوقة بالواو كما ترى. والشأن كلّ الشأن إنما هو في الخبرين الثاني والثالث، وقد اتكأ كلّ من أراد إثبات وجود المعجز، مزورًا كان أو حقيقيا، على تجاورهما في وفيات الأعيان، فاعتبروهما خبرا واحدا يتضمن ذكر اللامع والمعجز وأسّسوا على ذلك أنهما كتابان لأنهم فهموا أن ابن خلّكان فرّق بينهما. ولا يكاد مَن تأمّل الكلام يرتاب في أنه ليس نصا في أنهما كتابان - ويأتي قول كثير من المعاصرين ومتأخري القدماء أنهما كتاب واحد مع أنهم قرأوا هذا

النصّ – وغاية ما هناك أن يقال إن اختلاف الاسم في خبرين متتاليين يفهم منه أنهما كتابان. ولكن الاستدلال بالمفهوم هنا لا يرفع الخلاف لأنه لا إشكال في أن الكتاب الواحد يسمّى بالاسمين والثلاثة وإذا قام الاحتمال سقط الاستدلال. ثم إن الاستدلال بمفهوم الكلام مشروط عند الأصوليين بانعدام دليل المعارضة، فمثلا قوله تعالى (إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) منطوقه أن الصلاة تقصَر في حال الخوف ومفهومه أنها لا تقصر في حال الأمن ولكن لا عبرة بذلك لوجود الأدلة على جواز القصر في حال الأمن. ولم يشترط ابن خلّكان على نفسه أن يحرّر الأخبار التي يسوقها بحيث لا يقع فيها خطأ ولاتعارض (وقوله مثلا في الخبر الرابع: دخل بغداد مرّتين، باطل عقلا ونقلا)، وما زلنا نرى الأخبار المتعارضة أو التي ظاهرها التعارض حتى في أصحّ كتب الحديث المسندة فما بالك بكتب التراجم والأخبار المجرّدة من الأسانيد وذكر المصادر.

ولعلّ قائلا يقول. ربما نقل ابن خلّكان هذين الخبرين من مصدر قديم فيكون ذكر الاسمين أقوى دلالة على أنهما كتابان. وهذا مجرد ظنّ لا دليل عليه، والأصل أن ابن خلّكان يجمع مادة كتابه من مصادر كثيرة، ويجوز أن يكون خبر ما صحيحا والذي بعده باطلا أو يقع بينهما تعارض بوجه ما، فلا يصحّ إذن ضمّ خبرين متجاورين واعتبارهما خبرا واحدا للخروج بفائدة إضافية لا تستفاد منهما على انفراد. والواقع أن هذه الأخبار لم تنقل من مصدر واحد، فهذا هو الأصل في الوفيات وكثير جدا من كتب التراث الأخرى، والواو التي تربط بينها لا تفيد إلا مجرّد الربط، وقد وقع كثير من جامعي الأشعار المعاصرين في أوهام لأنهم ظنّوا أن كلمة (وقال) تفيد أن الشاعر هو الشاعر الأول.

الخبر الأول وهو خبر الإيادي مصدره كتاب السلفي بلا نزاع ورُوي مسندا إليه في غير كتاب ولا علاقة له بموضوع البحث لأنه في حلية أبي العلاء. وخبر اللامع لا ندري ما مصدره على وجه اليقين لأن ابن خلّكان أورده مرسلا كما فعل القفطي في الإنباه ١/ ٨٩ من قبله (١٨)، ولكن ابن العديم أسنده (في تعريف القدماء ٦٣٥ والبغية المصوّرة ٢/ ٧٤ والمطبوعة ٢/ ٦٦٥ وكتاب الأستاذ شاكر ٦٣٥) إلى شيخه ابن دُهن الحصا المتوفّى سنة ٦٠٣ فقال (سمعت شيخنا ضياء الدين الحسن بن عمرو الموصلي المعروف بابن دُهْن الحصا يقول: كان أبو العلاء المعري يعظّم المتنبي ويقول إياي عَنَى بقوله: أنا الذي نظر الأعمى...)، وأيضا لا إشكال فيه ألبتة. أما خبر المعجز فلا زمام له ولا ندري ما مصدره، ويَبْعُد جدّا أن يكون من كتَاب السلفي (وفرغنا من مناقشة ذلك)، ولا دليل على أنه كان مع خبر اللامع في كتاب غيره لأن القفطي وابن العديم لم يعرفا هذا الخبر ولم يسمعا بالمعجز مع اطّلاعهما على خبر اللامع. ومن قال إن ابن خلكان نقلهما من كتاب واحد خلافا للأصل فعليه الدليل، ويلزم من قال بذلك: أن الأخبار السبعة كلّها نُقلت من كتاب السلفي لا غيره لأن الخبر الأول منسوب إليه صراحة فلا محيص له من نسبة الثاني إليه فالثالث وهكذا إلى نهاية ترجمة المعرّي في وفيات الأعيان. ولا يصحّ عقلا أن يُعتبر ترك ذكر المصادر في وفيات الأعيان مزيّة للكتاب وتُحمل الأمور على أقوى الاحتمالات الممكنة لمجرّد أنه لم يصرّح بالمصدر، بل هي نقطة ضعف في الكتاب كما لا يخفى.

ولأن خبر المعجز لا يوجد في أي كتاب آخر قبل وفيات الأعيان مما اطّلعت عليه: فليس هناك ما يمنع أن يكون من إنشاء ابن خلكان بلا حاجة إلى نقله حرفيا من كتب الأسلاف، كما لو قال أحدنا اليوم (وُلد الجاحظ سنة كذا ومات سنة كذا وله كتب كثيرة أشهرها كذا) فهذه حقائق مبذولة وليست وقائع محدّدة لا بدّ أن يرويها راو حضر المجلس كما في الخبرين الأول والثاني.

ثمّ قد يقول قائل: إن ابن خلّكان ذكر اللامع في خبر ثم المعجز في خبر فيدلّ ضمنا، لا نصّا، على أنه هو يراهما كتابين، بصرف النظر عن السند الذي بنى عليه ذلك. وهذا القول له وجه ولكنه ضعيف؛ لأن الكلام

لم يكن في معرض سرد أسماء كتب المعرّي، ولم يعقّب ابن خلّكان بما يدلّ على أن اللامع المذكور في الخبر الثاني غير المعجز المذكور في الثالث ويوضّح ما قد يكون بينهما من وجوه الائتلاف والاختلاف مع قيام الحاجة لبيان ذلك لأن ذكر المعجز أصلا فيه غرابة وشرح الديوان مرّتين فيه غرابة. أضف إلى ذلك أن ابن خلّكان لم يصرّح بالوقوف على المعجز بحيث نجزم أنه كتاب غير اللامع المذكور قبله. وليس في قولي هذا تعنّت ولا يترتّب عليه إسقاط كثير من كتب التراث كما قال الأخ الدكتور عبدالعزيز المانع لأن الأمر عندما يتصل بكتاب مشكوك في وجوده فأول ما يتبادر إلى ذهن الباحث أن يسأل: هل وقف قائل الكلام عليه؟ بل حتى التصريح برؤية الكتاب لايحسم الإشكال في كثير من الأحوال كما رأيتَ في قول ابن أبي الإصبع (نقدي قُدامة)، ووقف ألوف الناس في عصرنا على معجز أحمد مطبوعا فلم يُغْنِ ذلك فتيلا لأنه مزوّر.

وبناء عليه: لا بأس بالجمع بين الخبرين بقبول خبر اللامع على ظاهره وتأويل خبر المعجز ليتّفق معه على أساس أنه هو اللامع، وما زال الباحثون يقبلون من الأخبار ويردّون ويوجّهون ويجمعون ولا يسمّى ذلك هدما ولا تشكيكا ولا إسقاطا للتراث. وفي عبارة الخبر ما يساعد الراغب في تأويله، ومن ذلك:

* أن الخبر منقطع فلا ندري على وجه اليقين أهو خبر مرويّ أم من إنشاء ابن خلّكان.
* وليس في وفيات الأعيان ما يدلّ على معرفة فوق المعتاد بكتب أبي العلاء.
* و قوله (اختصر) الدواوين الثلاثة ليس دقيقا تماما والأصحّ أن يقول شرحها باختصار أو شرح أشياء من كل ديوان أو عبارة نحو ذلك.
* وقوله (وتكلّم على غريب أشعارهم . . .) يفهم منه أن الثلاثة كانت كتبا كبيرة لتصحّ هذه الأوصاف ومعلوم أن عبث الوليد لا تتّسع كراريسه القليلة لذلك كله.
* واعتباره عبث الوليد شرحا لديوان البحتري ليس على إطلاقه لأن عموده إصلاح نسخة من الديوان.
* وليس في العبارة ما يدلّ على أن معجز أحمد كتاب صغير ولا أنه مفقود أو نادر الوجود، والذي يفهم منها أنه كتاب جليل يجمع بين الغريب والمعاني والسرقات والمآخذ والنقد والانتصار والتوجيه، وأنه في الشهرة كالذكرى والعبث.

لا أقول إن هذه أغلاط من ابن خلّكان بل تسامح منه في العبارة على عادة الأسلاف، فلا يمتنع إذن، وخاصّة إذا اعتبرنا ما مضى كلّه، أنه تسامح في تسمية اللامع فسمّاه معجز أحمد لملابسة أو مناسبة ما على سنّة القدماء في هذا الأمر. فلا بدّ لمن قَبِل القول على ظاهره أن يجيب على هذا الإشكال: كيفَ لم يعرفه الجهابذة الذين ذكرت أسماؤهم طيلة قرنين من الزمان مع وجود المقتضى وارتفاع المانع وظهر فجأة في منتصف القرن السابع ليذكره ابن أبي الإصبع وابن خلّكان ذكرَ كتاب معروف متداول ثم يختفي فجأة إلى يومنا؟

وتحسن الإشارة إلى أن ابن خلّكان دخل مصر سنة ٦٣٦ وتولّى القضاء في بعض نواحيها وعاش فيها إلى سنة ٦٥٩ حين ذهب إلى دمشق ليتولّى منصب قاضي القضاة بالشام. وقد فرغ ابن أبي الإصبع من تأليف كتابه سنة ٦٤٠ وتوفّي بمصر سنة ٦٥٤، فيكونان قد تعاصرا زمانا ومكانا بمصر نحو ١٨ عاما. ولا ريب أن ابن خلّكان كتب ترجمة المعرّي في هذه الفترة بدليل قول الدكتور إحسان عبّاس في ٧/ ٦٦ (لدينا قطعة بخطّ المؤلف تنتهي بترجمة ذي الرمّة، والمؤلف يسميها الجزء الأول ويذكر أنه فرغ منه في رابع ربيع الأول سنة ٦٥٥). ولم أتحقق من قيام صلة بينهما إلا أن ابن أبي الإصبع كان على صلة بالحافظ المنذري شيخ ابن خلّكان - رحم الله الجميع - كما ترى في التحبير ٢٦٩، ولا ينبغي أن يستبعد ذلك لأن أمثالهما من المشاهير يعرف بعضهم بعضا في الغالب على نحو ما، وكان ابن خلّكان على صلة قوية بالشعراء والأدباء وأعيان مصر.

فإذا اعتبرتَ شهرة تحرير التحبير بين المتأخرين من أهل البلاغة، وشهرة وفيات الأعيان بين المتأخرين من أهل التاريخ، وأننا لم نجد للمعجز ذكرا قبلهما، وأن كل حديث عنه ربما يكون مصدرَه في النهاية هذان الكتابان اللذان خرجا من بلد واحد وبيئة ثقافية واحدة في عصر واحد اتّضح لك أنهما ربما لا يكونان مستقلّين تمام الاستقلال، فربما عَرَف ابن أبي الإصبع اسم المعجز من ابن خلّكان أو العكس، ويقوّي هذا الظنّ أن الرجلين ذكرا الذكرى والعبث والمعجز الترتيب نفسه.

(٢٢) نصّ الصفدي

ترجم الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤ لأبي العلاء في الوافي بالوفيات ٧/ ١٠٣ (وكلامه في تعريف القدماء ٢٧٥) ترجمة معتادة بناها على أقوال السابقين وسرد فيها أسماء مؤلفاته كما تجدها عند ياقوت والقفطي وابن العديم، بيد أنه اختصرها جدا، ولم أتيقّن من أي الثلاثة نقلها لأنه وقف على كتبهم وأظنّه من معجم الأدباء.

وتفرّد عنهم بذكر المعجز في خلال الفهرس، هكذا (فهرست كتبه: .... معجز أحمد شرح شعر أبي الطيب .... اللامع العزيزي في شرح شعر المتنبي ...).

ولا يخفى أن الصفدي مؤرخ جمّاعة ولا بأس به من جهة الضبط والتحقيق، ولكن اجتهاده في التفريق بين الكتابين لا تنهض به حجة لأنه لم يصرّح بالوقوف على الكتاب ولم يبيّن ما برهانه في جعله كتابا منفردا، وإنما نقل (فهرست كتبه) عن مصادر هي بين أيدينا ولا أثر للمعجز فيها، فلا بدّ إذن أنه وقع على اسمه في بعض الكتب، ولا سيما وفيات الأعيان الذي قرأه حرفا حرفا واستصفى ما فيه وذكره في مصادره ١/ ٥٠ ولا ريب أن من يؤلف كتابا عنوانه الوافي بالوفيات سيطالع كل ترجمة في وفيات الأعيان وهو يكتب ما يقابلها - فلما رأى أن المعجز الذي ذكر ابن خلّكان لا يوجد في أسماء كتب المعرّي أدرجه فيها فصار ما لديه ملفّقا من مصدرين أو أكثر، ويشهد لذلك أنه ذكر المعجز في التسلسل بعيدا عن اللامع ليجاور ذكرى حبيب وعبث الوليد كما هو الحال في كتاب ابن خلّكان. ولا بأس بعمله مع أنه لا يخلو من التدليس لأنه أدرج في الفهرست ما ليس منه بلا تنبيه.

ولا يفهم من هذا ومما يأتي أنّه لا قيمة لأقوال المتأخرين، فإن في مصنّفاتهم خيرا كثيرا. ولكن واجب الباحث، كما هو مقرّر في منهج البحث التاريخي، أن يرتّب الأخبار ترتيبا تاريخيا ويزنها بميزان النقد بحيث يتّضح ما أخذه اللاحق عن السابق وما انفرد به. ولا ريب أن ما ينفرد به الصفدي مثلا أو ينقله من مصدر مفقود أعظم قيمة مما ينقله من مصدر موجود كمعجم الأدباء أو وفيات الأعيان، ولو نقل خبر المعجز عن ابن خلّكان ثم قال مثلا (وهذا غير اللامع المذكور قبل) أو قال (وهذا غلط من ابن خلّكان لأنه هو هو) فإن نقله للخبر ليس له فائدة كبيرة لأن الوفيات بين أيدينا، وإنما الشأن في التعقيب لأنه هو الجديد الذي يستفاد من الصفدي (بصرف النظر عن صوابه وغلطه)، ولكنه في واقع الأمر لم يعقب بشيء واكتفى بتدوين ما وجده في الكتب.

(٢٣) المعجز في كتب المتأخّرين

وكما وقع لدى الصفدي فقد ورد ذكر المعجز عند جمهور من المتأخرين نقلا عن تحرير التحبير لابن أبي الإصبع أو وفيات الأعيان لابن خلّكان لشهرة هذين الكتابين لديهم. وهذا بيان من عرفته منهم:

* ياقوت بن عبدالله العربي (أو الحسن المتطبّب أو ناسخ الإبانة) في الأوراق التي نُسبت لابن عساكر ومرّ الكلام عليها. ولم أقف على تواريخ وفاتهم، ولا ريب أن ياقوت العربي متأخر عن الحموي لأنه اختصر كتابه وأن المتطبب متأخر عن العربي والناسخ متأخر عن الجميع، ولا أستبعد أن الذي ذكر المعجز ونسب الأقوال لابن عساكر هو آخرهم زمانا، أعني الناسخ، بدليل أنه ألحقها بنسخته من الإبانة.
* شهاب الدين أبو الثناء الحلبي المتوفّى سنة ٧٢٥، نقل كلام ابن أبي الإصبع في حسن التوسل ٢٧١ منسوبا إليه.

شهاب الدين النويري المتوفّى سنة ٧٣٣، نقل كلام ابن أبي الأصبع منسوبا إليه في نهاية الأرب ٦/ ١٤٦ .

ابن الأثير الحلبي المتوفّى سنة ٧٣٧، نقل كلام ابن أبي الإصبع في جوهر الكنز ٢٥٠ ولم يصرّح باسمه، بل قال بصيغة التمريض (قيل إن أبا العلاء المعرّي حين شرح أبيات المتنبي سمّى هذا النوع بالطاعة والعصيان) ، ولا أدري أكان ذلك شكًا منه عن علم وتحقيق أم لمجرد الإعراض عن ذكر ابن أبي الإصبع . وأظنه وقف أيضا على كتاب أسامه لأنه أغار عليه في ١٨٦ فأورد النص الآخر الذي عزاه أسامة إلى أبي العلاء ، فلا أستبعد أنه رأى الخلل في كلام ابن أبي الإصبع على ضوء قراءته للنصّ في كتاب أسامة .

- ابن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩، نقل في تتمّة المختصر ذكر اللامع والمعجز عن ابن خلكان منسوبا إليه (انظر تعريف القدماء ٢٠٧) .
- صفي الدين الحلي المتوفّى سنة ٧٥٢، أغار على كلام ابن أبي الإصبع في شرح الكافية البديعية ٣٠١ ولم يذكره بالاسم .
- الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤ ومرّ القول فيه .
- اليافعي المتوفى سنة ٧٦٨، أورد خبر اللامع عن ابن خلّكان في مرآة الجنان (انظر تعريف القدماء ٢٩٨)، ثم أورد خبر المعجز هكذا (واختصر ديوان أبي تمام وشَرَحه، وكذلك ديوان البحتري، وتولّى الانتصار لهم وتنقّد عليهم في مواضع) فحذف الإشارة إلى معجز أحمد مع أنه يقول (لهم . . . عليهم) بصيغة الجمع بدلا من المثنّى . وظاهر أنه استشكل من قول ابن خلّكان ما نستشكله اليوم فحذف ما يتصل بديوان المتنبي اكتفاء بذكر اللامع في الخبر الذي قبله .
- ابن حجّة الحموي المتوفّى سنة ٨٣٧، نقل كلام ابن أبي الإصبع في خزانة الأدب ١٦٩ منسوبا إليه .
- عبدالرحيم بن أحمد العباسي المتوفى سنة ٩٦٣، ذكر المعجز في معاهد التنصيص ٤/ ٢٠٦ ولا ريب أنه عوّل في ذلك على وفيات الأعيان كما يتضح من غير عبارة في كتابه، ويظهر أنه اطلع أيضا على كتاب ابن أبي الإصبع .
- مزوّر المعجز ولا أدري من يكون . وأوضحت في المقالة الأولى أن أكثر نسخ المعجز المزوّر - إن لم يكن جميعها - كتبت في الشام في منتصف القرن الحادي عشر، أما ما هو أقدم من ذلك فغير منسوب إلى أبي العلاء . ولدينا أسماء بعض النسّاخ ولا أجزم أهم الذين نسبوه إليه أم نسخوا كتابا زوّره غيرهم، وأنا على شبه يقين أن بعض الناس قرأ اسم المعجز في أحد الكتب المذكورة هنا، والأقرب أن يكون كتاب ابن خلّكان لشهرته، فوضعه على هذا الشرح المجهول ثم انتشرت نُسَخه .
- البديعي المتوفّى سنة ١٠٧٣ ومرّ القول فيه .
- ابن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩، نقل ذكر اللامع والمعجز حرفيا عن ابن خلكان منسوبا إليه (انظر تعريف القدماء ٣٤٧) .
- ابن معصوم المدني المتوفى سنة ١١٢٠ وهو من أفاضل المتأخرين[١٩] ، نقل خبر اللامع مرسلا - ولا ريب أنه نقله من ابن خلّكان رأسا أو بالواسطة - في أنوار الربيع ٤/ ٢٩١ ولكنه قال (معجز أحمد) بدلا من (اللامع العزيزي) ، فلا شكّ أنه يرى أنهما اسمان لكتاب واحد بحيث يجوز وضع أحدهما موضع الآخر . ونقل أيضا قول ابن أبي الإصبع في أنوار الربيع ٦/ ١٧ منسوبا إليه وأشار إلى أن صفي الدين الحلي أخذه منه .
- العباس بن علي الحسيني المكّي من أهل القرن الثاني عشر، نقل ذكر المعجز عن ابن خلّكان (انظر تعريف القدماء ٣٥٢) ، ولكنه تصرّف في العبارة إذ ساق خبر اللامع وأعقبه ببضعة أخبار ثم قال (وسمّى أيضا شرح ديوان أبي الطيب معجز أحمد، وله مختصر ديوان أبي تمّام وسمّاه ذكرى حبيب، وله أيضا شرح ديوان البحتري وسمّاه عبث الوليد) ، فمن الواضح أنه قدّم المعجز على صاحبيه ليدنو من اللامع وجعله

مجرّد اسم آخر للشرح الأول وعطف عليه الكتابين الآخرين بعبارة أخرى . والشاهد أنه لم يفهم من كلام ابن خلكان إلا أنهما كتاب واحد .

* إسماعيل الباباني البغدادي المتوفّى سنة ١٣٣٩ ، فقد ذكر مصنفات أبي العلاء باختصار على غرار ما في فهرس كتبه في هدية العارفين ١/ ٧٧ (وهو كالفهرس لكشف الظنون) وزاد فيها (معجز أحمد مختصر ديوان أبي تمام) ، والمهمّ أن الرجل من أهل القرن الهجري الرابع عشر فلا يزيدنا كلامه علما بشيء .
* أحمد تيمور المتوفّى سنة ١٣٤٨ ، سرد أسماء كتب المعرّي في كتابه أبو العلاء ٧٤ فقال (معجز أحمد : لم يذكره صاحب الكشف [كشف الظنون] ويذهب بعضهم إلى أنه هو اللامع العزيزي في شرح شعر المتنبي ، ويستفاد من عبارة ابن خلكان أنه غيره) ، وأشار إلى ما في تحرير التحبير وهو أول من وقف عليه من المعاصرين . وأظنّه ذهب هذا المذهب لأنه لم يخطر بباله أن المعجز مزوّر فظنّ أن قول ابن خلكان يشهد له .
* محمد سليم الجندي المعرّي المتوفّى سنة ١٣٧٥ ، ذكر المعجز في كتابه النفيس : الجامع لأخبار أبي العلاء ٢/ ٧٩٠ ضمن مؤلفاته اعتمادا على قول ابن خلكان وما ورد في حاشية تعريف القدماء عن الكراريس التي ذكر ابن العديم .
* المستشرق ريجيس بلاشير المتوفّى سنة ١٣٩٣=١٩٧٣ ومضى قوله .
* خير الدين الزركلي المتوفّى سنة ١٣٩٦ ، ذكر المعجز في الأعلام ١/ ١٥٧ (بعد أن ذكر اللامع) اعتمادا على معرفته بالنسخة التونسية من المعجز المزوّر .

فهؤلاء جميعا لا تقوم بهم حجّة - ولا يلزم من ذلك الانتقاص من فضلهم أو الشكّ في رواياتهم - لأن مصادرهم معروفة لنا ولم يقل أحد منهم إنه وقف على الكتاب ولا أورد شيئا زائدا على ما نجده في التحبير والوفيات . وقد عاش أكثرهم في العصور التي تسمّى عصور الانحطاط والجمود والتقليد ، واكتفوا بمذاكرة كتب المتأخرين ولم يتيسّر لكثير منهم الاطّلاع على ما بقي من المصادر الأولى بعد أن ضاع أكثرها في كارثة التتار ، فكان قولهم (معجز أحمد) تقليدا لما في هذين الكتابين بلا تحقيق . ولي أن أستشهد هنا بقول ابن معقل الأزدي في شرّاح المتنبي وهم من أعلام الأمة (إن كثيرا من الناس يتبع بعضهم بعضا في الخطإ استرسالا من غير تأمّل ولا تدبّر) وشبّههم بالفراش الذي يلقي نفسه في النار ولايعلم ، وفي تتمّة كلامه سوء عبارة .

(٢٤) جهل الشرّاح والعلماء بالمعجز

وفيما عدا ذلك أطبق الشرّاح والنقّاد والبلاغيون والأدباء والمترجمون وجمهرة العلماء الذين كان لهم عناية واهتمام بالمتنبي أو المعرّي أو كليهما ، وعامّة المؤلفين جيلا بعد جيل : على عدم الإشارة إلى وجود شرح ثان باسم معجز أحمد مع وجود المقتضى عند بعضهم وأن منهم من ذكر اللامع ، ومن هؤلاء ولم أكرّر من مضى ذكرهم :

* الثعالبي .
* ابن الإفليلي .
* ابن سيده .
* ابن رشيق .
* الخطيب البغدادي .
* عبدالقاهر الجرجاني .
* الباخرزي .
* الأعلم الشنتمري .
* ابن السيد البطليوسي .
* الجواليقي .
* ابن الشجري .
* أسامة بن منقذ .
* العماد الأصفهاني .
* ابن الجوزي .
* سبط ابن الجوزي .

※ حازم القرطاجني .
※ ابن فضل الله العمري .
※ المقريزي .
※ السيوطي .
※ حاجي خليفة .
※ رياضي زاده صاحب أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون .
※ عبدالقادر البغدادي .
※ ناصيف اليازجي .

لا أزعم أنه كان يجب عليهم واحدا فواحدا ذكر المعجز لو وُجد، ولكنّي أزعم أن تظاهرهم على السكوت يعزّز الشكّ الموجود أصلا . والظن بهم مع كثرتهم ومبلغهم من العلم واهتمامهم بهذه الأمور وشهرة المتنبي والمعرّي، ومع دعوى أن الكتاب كان موجودا في عصر ابن أبي الإصبع وميسورا بحيث يقف عليه مثله وينقل منه : أن يعرف بأمره بعضهم ويقف عليه ويشير إليه لو وجد .

(٢٥) توارد المعاصرين على أنهما كتاب واحد

صرّح كثير من المعاصرين، ومنهم بعض أعلام التحقيق والخبرة ودارسي المتنبي وأبي العلاء، بأن اللامع هو المعجز . وممن وقفت على كلامه منهم :

※ عبد العزيز الميمني، قال في كتاب أبو العلاء وما إليه ٢٧٤ وهو يسرد أسماء الكتب تفصيلاً (اللامع العزيزي وهو معجز أحمد أيضا)، وأشار إلى أن ابن حجة الحموي نقل منه . وسلف أنه إنما نقل ما في تحرير التحبير .
※ جورجي زيدان في تاريخ الآداب ٢ / ٢٤٨ .
※ بروكلمان في تاريخ الأدب ٢ / ٨٩، قال (وعنوانه معجز أحمد أو اللامع العزيزي) ثم ساق مخطوطات المعجز المزوّر وأدرج فيها مخطوطة اللامع الأصيل .
※ فؤاد سزكين، قال في تاريخ التراث ٢ / ٤٩٣ (معجز أحمد أو اللامع العزيزي)، وتكرّر لديه ما وقع في كتاب بروكلمان من خلط النسخ . وبعد الفراغ من الكتاب عقد رقما جديدا قال فيه (في تفسير شعر أبي الطيّب المتنبي لأبي العلاء المعرّي أيضا : مكتبة نصيري بطهران بخط كاتب إملاء أبي العلاء ١٦٠ ورقة) . ولم يوضّح أهو اللامع أم غيره ولم يذكر مصدره ويبدو أنه لم ير الكتاب، وراجعت موارد غير قليلة عن المخطوطات في إيران - ومن ذلك وصف مئتين وثلاث مخطوطات من نوادر تلك الخزانة في مجلة معهد المخطوطات ٣/ ٣٧ (١٩٥٧) فلم أر من أشار إليه على ندرته وقدَمه وأهميّته البالغة .
※ فؤاد سيّد في مجلةَ معهد المخطوطات ٣/ ٢١٧ (١٩٥٧) في معرض صفة إحدى نسخ المعجز المزوّر .
※ شوقي ضيف في عصر الدول والإمارات ٦٥٣ .
※ كوركيس وميخائيل عواد، قالا في رائد الدراسة ٦٩ (اللامع العزيزي ويعرف بمعجز أحمد)، وهذا الكتاب هو مصدر بعض الأسماء هنا .
※ امتياز عرشي في طرّة ديوان أبي محجن (مجلة ثقافة الهند ٤/ ٤/ ٣٣، ١٩٥٣) .
※ حفني شرف (محقق تحرير التحبير) في الحاشية ٩٠ .
※ أحمد بدوي وحامد عبدالمجيد في حاشية البديع لأسامة ١٧٥ .
※ مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد في مقدمة شرح المشكل لابن سيده ٢٠ .
※ محمد عبدالرحمن شعيب في كتاب المتنبي بين ناقديه ٤٤٦ .
※ محمد زغلول سلام في تاريخ النقد ٢/ ٤٧ و ٩٧ .
※ صفاء خلوصي محقق الفسر (في مجلة الأديب، يوليو ١٩٧٢، ٤٨-٤٩)، وقال إنه فرغ من تحقيق معجز أحمد أو اللامع العزيزي وهو شرح أبي العلاء المعرّي على ديوان المتنبي وأرسله إلى بغداد لينشر مع الفسر . ولم ينشر شيئا ولم يتّضح لي أحقق اللامع الأصيل أم المعجز المنحول .
※ محسن غياض ويأتي كلامه .

* إبراهيم السامرائي في كتاب مع المعري ١٩٣ (نقلاً عن الميمني) .
* مصطفى عليان في مقدمة شرح ابن الإفليلي ٦٠ .
* وآخر من وقفت على كلامه : الدكتور محمود الطناحي، قال في مقدمة تحقيقه المتقن للأمالي الشجرية ١٥١ (ويعدّ أبو العلاء من شرّاح المتنبي الكبار واسم شرحه معجز أحمد ويسمى أيضا اللامع العزيزي) .

(٢٦) خاتمة

يتبيّن مما سلف أن النصوص التي يمكن أن يستدلّ بها على أن المعجز كان كتابا منفردا غير اللامع هي ثلاثة لا غير : القول المنسوب إلى ابن عساكر، وقول ابن أبي الإصبع ، وقول ابن خلكان، وما عداها فمنقول عنها . واتضح أن اثنين منها في غاية الاضطراب :

* فنصّ ابن عساكر ليس له ألبتة وأيضا لا يمكن قبول نسبته إلى ياقوت ، والراجح أن مختصري كتابه من المتأخّرين قرأوا اسم المعجز في أحد الكَتب المتأخّرة فأضافوه إلى الشروح .
* ونصّ ابن أبي الإصبع نسبه رجل أجدر منه بالثقة إلى اللامع مع تراكم أوجه الاضطراب والشذوذ عليه .
* وقول ابن خلّكان ليس نصّا في أنهما كتابان ولا وقف على المعجز، وإنما فهم بعض الناس أنهما كتابان وبعضهم أنهما كتاب واحد، فيبقى هذا الفهم المحتمل وحيدا في مواجهة الأدلة الكثيرة التي تشير إلى أن المعجز لم يوجد وأهمها غرابة وجود شرح آخر وأنه لم يذكر في فهرس كتب المعرّي وجهل تلاميذه ومعاصريه ومترجميه من القُدامى - ولا سيّما الثلاثة - وجهل جمهور النقّاد وشرّاح المتنبي بوجوده .

ويمكن تفسير الإشكالات كلها وتبسيط الأمر إذا قبلنا أن اللامع يُسمّى أيضا معجز أحمد - ومعلوم أن كثيرا من كتب المعرّي ذات اسمين - وانتشر هذا الاسم بين المتأخرين لحسنه ومناسبته لذكرى حبيب وعبث الوليد مع قلة وقوفهم على آثاره وتقليد بعضهم لبعض .

وأشرت إلى أشياء تؤيد ذلك وإن لم تصل إلى مرتبة الدليل القاطع ومنها ترجيح أن ابن أبي الإصبع سماه المعجز تدليسًا وجعل نسخة من كتابه باسم ابن العديم الذي لم يعرف إلا اللامع، وأن اليافعي حذف ذكر المعجز مع أنه ساق الخبر اكتفاء بذكر اللامع في الخبر السابق عليه، وأن ابن معصوم صرف الخبر الذي أجمعوا على أنه عن اللامع فجعله للمعجز فلا شكّ أنه يراهما شيئا واحدا، والعباسي تصرّف في قول ابن خلّكان ليصير نصّا على أنهما كتاب واحد.

ووقعت على رأي وقع عَرَضا للدكتور محسن غياض في مقدّمة النصوص التي جمع من التجنّي لابن فورّجة (المورد ٦/ ٣/ ٢١٣-٢٣٦ ، ١٩٧٧ ، والقول في ٢١٦) وهو قوله (أودّ أن ألفت النظر إلى نصّ طريف لا يخلو من طرافة ولا يخلو من تطرّف بعض المعجبين بأبي الطيّب كابن فورّجة وأستاذه أبي العلاء الذي سمّى شرحه للديوان بمعجز أحمد، فقد كان كلاهما يرى أن من المعجز المستحيل إبدال كلمة في شعر أبي الطيّب بأخرى أحسن منها وأليق في موضعها) ثم ساق قول أبي العلاء لابن فورّجة في ذلك وعجز ابن فورّجة عن التغيير وهو في التبيان ٤/ ٢٥٤ والدكتور محسن عياض إنما يريد بقوله (شرحه للديوان) بالإفراد: اللامع العزيزي لأنه الشرح الذي يعرفه ابن فورّجة وسائر الناس ويعرفه الدكتور محسن معرفة تامة وإن لم يقف على مخطوطته، فجعل تسميته بمعجز أحمد لأن المعرّي يرى أن شعر أبي الطيب فيه هذا المعنى من الإعجاز . والظاهر أنه أسند التسمية إلى أبي العلاء بناء على قول ابن خلّكان، ولكنه لم يوضّح مصدره في الربط بين ذلك الخبر واسم الكتاب وأخشى أنه اجتهاد منه لمجرّد المشاكلة الكلامية .

وثمت احتمال آخر وهو أن الناس وقعوا في دين أبي العلاء ووصموه بالزيغ والزندقة ومعارضة القرآن منذ عصره إلى اليوم، فلا يستحيل أن يضع أحدهم «معجز أحمد» - ولا جرم أنه عنوان بارع - عنوانا على

اللامع للإضرار به، كما أضافوا عبارة «في معارضة السور والآيات» إلى عنوان «الفصول والغايات»، ودسّوا عليه أشياء أخرى في حياته وبعد مماته لا يتسع المجال للإشارة لها. ولم أر من عاب هذا العنوان في سياق الكلام على دينه ولكنه غير ممتنع ما دام أن الشكوك تحيط بوجود الكتاب.

ولعلّنا إن شاء الله نقع في قابل الإيام، مع مواصلة البحث ونشر المخطوطات، على بيان يحسم هذا الأمر. والله أعلم، وصلّى الله على رسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعقيب وملاحظات على المقالة الأولى

وقعت أغلاط مطبعية في المقالة على غير المعهود من مجلة عالم الكتب، ولعلها لاتخفى على القارئ وليس منها ما لا يُطاق إلا ما ورد في صفحة ٢٥٢ عن اختلافهم في اسم ابن فورّجة، وصوابه (وتردّدوا في اسمه بين محمد بن حَمْد بن محمد وحَمْد بن محمد) كما ترى في بغية الوعاة ١/ ٦٩ ورأيت تصويبه هنا ليستقيم ما ورد بعد عن احتمال كونهما رجلين أب وابنه. ولا ريب أن اسمه محمد بن حمد وكنيته أبو عليّ كما نصّ عليه شيخه أبو العلاء في قصيدة سقط الزند ومعاصره الثعالبي في تتمة اليتيمة ١٤٤ (طبعة بيروت)، وأول من جعله حمد بن محمّد فنقله اللاحقون :الباخرزي في الدمية ١/ ٤١٥ (بتحقيق ألتونجي) مع أنه كنّاه بأبي عليّ وأشار إلى صلته بأبي العلاء بقوله (وشعره فرخ شعر الأعمى، أعني شاعر معرّة النعمان) وأشار إلى أنه لقيه بالريّ سنة ٤٤٠ . والغريب أن كنيته سقطت من طبعة الدمية المصرية ١/ ٤١٨ بتحقيق الدكتور عبدالفتاح الحلو وهو رجل لايستهان بضبطه وقد اعتمد كالدكتور ألتونجي على عدة مخطوطات، ولكنها ثابتة في الطبعة الكويتية بتحقيق الدكتور سامي العاني ١/ ٢٩٤ وهكذا يقف الأمر عند الرّجحان لااليقين لأننا لا نجزم بغلط الباخرزي إلا إذا جزمنا بأنه كنّاه بأبي عليّ. ومثله في الغرابة أن السيوطي استشهد بهذا البيت الذي رواه الثعالبي :

إن لي غيرةً عليك من اسمي
أنه دائـمًا يقبِّل فاكـــــا

فقال (هذا الشعر يؤيد أن اسمه حَمْد)، وهو موضع نظر والعكس أقرب لأن اسم محمد هو الذي يجري على الأفواه عشرات المرّات كل يوم. وأغرب منه أن ابن شاكر في الفوات ٢/ ٣٩٧ (طبعة عبدالحميد) نقل عن ياقوت أنه توفّي في نهاوند سنة ٣٨٠ فغيرّها الدكتور إحسان عبّاس في طبعته ٣/ ٢٤٥ إلى (وُلد) اعتمادا على قول الصفدي في الوافي ٣/ ٢٤ (قال ياقوت : مولده بنهاوند في ذي الحجّة سنة ثمانين وثلاثمائة)، وهذا غير جيّد ممن ديدنه الإحسان لأن الذي في طبعته من معجم ياقوت ٦/ ٢٥٢٤ (مولده في ذي الحجّة سنة ثلاثين وثلاثمائة)، وليس من التحقيق إصلاح أغلاط المؤلّفين. والذي أراه أنه وقع غلط أو تصحيف قديم في كتاب ياقوت وكلّ من أتى بعده حاول إصلاحه بتغيير إحدي الكلمتين : مولده أو ثلاثين، ولا أستبعد أن ياقوتا خلطه بأبيه في مولده كما وقع من الباخرزي في اسمه.

وأشرت إلى البرقعي الذي ورد شعره في المعجز المطبوع وقلت إنه من المجاهيل، ثم وجدته ذُكر استطرادا في عقلاء المجانين ٨٤ وريحانة الألباء للشهاب الخفاجي ٢/ ٣١٥ ونفحة الريحانة للمحبي ١٤٦، ولم أره مترجما في اليتيمة ولا الخريدة وربما توجد ترجمته لاحقا في كتاب ما.

وأشرت أيضا إلى شرح الحماسة المخطوط المنسوب للمعرّي، ثم اتضح أن الدكتور حسين نقشه حصل به على درجة الدكتوراه من جامعة الإسكندرية (بإشراف الدكتور مصطفى هدارة) ثم نشرته له في بيروت دار الغرب الإسلامي عام ١٩٩١ وكتب على غلافه (المنسوب للمعرّي)، مع أنه يقول في المقدمة (وإني أرى أن هذا الشرح ليس لأبي العلاء للأسباب التالية . . .) وساق عدة أسباب قوية وذكر أنه قد يكون لمحمد بن

الحسين بن مرقد . ولا ريب أنه بذلك أدّى بعض ما عليه لا كما فعل الدكتور عبدالمجيد دياب ، ولكن يبقى أن وضع اسم أبي العلاء على الغلاف بعد القطع بأنه ليس له . يؤدي إلى إشاعة التزوير ، وما كل من يستفيد منه يقرأ المقدّمة أو يدرك معنى ما كتب على الغلاف ، ودلّت التجربة على أن الخطأ ينتشر أكثر من الصواب ولا أحصي عدد العلماء - ومنهم المختصّ بالمتنبي - الذين لا يزالون ينسبون التبيان للعكبري . وقد ذكر الدكتور محمد عبدالمجيد الطويل في مقالته أسماء بعض العلماء الذين أشادوا أبحاثهم على شرح الحماسة هذا باعتباره من مؤلفات أبي العلاء ، فما بالك بمن هم في أول الطريق ! ولم أر من النظرة العجلى على الكتاب أنه كبير القيمة ، وما أكثر الكتب الأصيلة النافعة التي تنتظر يد الدارسين فما الذي يدعو إلى الاحتفال بالكتب المنحولة ؟

وأشرت عرَضا إلى أن الدكتور الطويل حقّق وغيره من الباحثين : أن شرح الحماسة هذا ليس لأبي العلاء ، وأشرت في الحاشية إلى كتاب (حماسة أبي تمام وشروحها) للأخ الدكتور عبدالله عسيلان وكتاب آخر عنوانه أيضا (حماسة أبي تمام وشروحها) للأستاذ حسين نقشة . وكان الأصح أن يذكر الدكتور عبدالله أولا لأنهم عيال عليه : فإنه قدّم رسالته الجامعية إلى جامعة الأزهر في سنة ١٣٩٧ ونشرها كتابا في سنة ١٣٩٨ ، أما الدكتور حسين نقشة فقدّم دراسة الشروح رسالة للماجستير إلى جامعة الإسكندرية بعد ذلك بسنوات وظهرت مطبوعة سنة ١٩٨٧ ثم قدّم الشرح المذكور رسالة للدكتوراه سنة ١٩٨٨ ، وأما مقال الدكتور الطويل فنشر سنة ١٤١١ .

وأخبرني الدكتور عبدالله عسيلان أنه سجّل ذلك الشرح رسالة للدكتوراه وتعب في جمع مخطوطاته وقطع شوطا في التحقيق فكان الشكّ فيه يتزايد ، ولما اتّضح له أنه ليس لأبي العلاء أعرض عنه وغيّر الموضوع فجعله تحقيق نصّ الحماسة ودراسة شروحها ، وأن حسين نقشه أغار على رسالته حرفيًا ونقل عنوانها وشيئا كثيرا منها وأنه كتب ذلك موثّقا في ملحق التراث بجريدة المدينة (العدد ٩١٦٥ في ٢٤/ ١٢/ ١٤١٢= ٢٥/ ٦/ ١٩٩٢).

وأشرت أيضا إلى تقارب تواريخ نسخ المعجز المزور تقاربا غريبا ، وأضيف أن سزكين ذكر نسخة الحرَم المكي وأنها مكتوبة سنة ١٠٦٤ أي في الفترة التي قدرت أن التزوير حصل فيها (ولكني أعتقد أنها ذكرت خطأ لأن هذا هو تاريخ نسخة كتاب أبي المرشد الموجودة في مكتبة الحرَم ولا أخت لها في العالم، وهو نفس غلط كوركيس عوّاد الذي أشرت إليه) . وذكر أيضا أن في مكتبة فيض الله بإستانبول شرح أبي اليمن الكندي في جزأين تاريخهما سنة ١٠٥٥ والجزء الأول من شرح ديوان المتنبي للقاضي الجرجاني كتب سنة ١٠٥٨ !ولم أجد في المصادر أن القاضي الجرجاني له شرح على الديوان، فأدعو من يقف على هذه الشروح (أو يختارها لرسائل جامعية!) أن يضع هذه التواريخ منه على طرف الثمام ، والله المستعان .

التعليقات

١ - الدليل على ذلك : أن ياقوتا انفرد عن القفطي بكتاب (نشر شواهد الجمهرة ولم يتم ، ثلاثة أجزاء) ، وانفرد عنه القفطي بالأمالي فقال (ومن الأمالي التي لم تتم ولم يُفرد لها اسم ما مقداره مائة كراسة) ، فانحلّ الإشكال بقول ابن العديم (ومن الأمالي التي لم تتم ولم يفرد لها اسماً ما مقداره مائة كراسة منها تفسير الجمهرة) .

٢ - إذ يقول ابن العديم ٢/ ٤٠٠ (وكان شافعي المذهب من أهل السنة والجماعة . . . وكانت الفتاوى في بيتهم على مذهب الشافعي أكثر من مائتي سنة بالمعرة) .

٣ - انظر معجم البلدان ١/ ١٤ وكلام الدكتور إحسان عباس في معجم الأدباء ٧/ ٢٩٠٢ .

٤ - أود أن أذكر استطراداً أن الكتاب نشرته جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية في سلسلة (نوادر مخطوطات الحرم المكيّ ، ٤) وهي

التي قرّرت طبعه وأنفقت عليه ، ولكن دار المأمون بدمشق التي عهدت إليها الجامعة بطبعه وضعت اسم الجامعة والسلسلة في أعلى صفحة الغلاف وهي في أسفل الصفحة ، والغريب أن أكثر المستفيدين منه يظهرون اسم الدار ويطوون اسم الجامعة ! .

٥ - انظر مقدمة محقق كتابه الدكتور محمد رضوان الداية ، ولم يترجم له الزركلي في الأعلام ولا كحالة في الطبعة الجديدة من معجم المؤلفين .

٦ - انظر «كشاف مصادر المعري» لمصطفى صالح ٣٩ و ١٠٣ .

٧ - ومن أوهام الأفاضل أن محقق الإبانة قال في ٢٢١ (أما ترجمة ابن عساكر للمتنبي فقد اعتمد فيها كثيراً على معجم الأدباء لياقوت ولم نذكرها لأن من السهل الرجوع إليها) ، فأحال على مُحالين ! وهذا يدلّ على أن كثيراً من الناس يحققون اعتماداً على الذاكرة ! .

٨ - فوات الوفيات ٣/ ١١٨ ولم يستقم لي قوله (لم يكن له دار) فأين كانت تلك الكتب ! وياقوت يقول في المعجم ٦/ ٢٠٣٤ (كنت في حضرته بمنزله المعمور) . وأشار هو إلى داره في غير موضع من الإنباه .

٩ - التعريف ٢٠٢ (عن تاريخ الإسلام للذهبي) ، وفي مختار الصحاح (الزوج ضد الفرد وكل واحد منهما يسمى زوجاً أيضاً . . . تقول عندي زوجاً حَمَام يعني ذكراً وأنثى وعندي زوجاً نعل) .

١٠ - يقول الشيخ العلامة حمد الجاسر حفظه الله (والغالب أن المراد بالجزء ما سار عليه بعض المتقدمين من تحديده بعشر ورقات) ، انظر مجلة الفيصل ٢٠٢/ ٤٦ (ربيع الآخر ١٤١٤)، وتجد مصداق ذلك في تجزئة كثير من الكتب المطبوعة .

١١ - والفضل في بيان ذلك للعلاّمة مصطفى جواد في مقاله النفيس بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٢٢/ ٣٧-٤٧ (١٩٤٧) ولكن أكثر الدارسين لا يزالون ينسبونه للعكبري ، وشكّ الدكتور مصطفى عليان (في مقدمة شرح ابن الإفليلي ٧٣) بأدلة مصطفى جواد حول نسبة الكتاب لابن عدلان ، ولكنه لم يأت بشيء مقنع . وليصحح ما قلته سهواً في المقالة الأولى وهو أن مؤلف التبيان كان في سن مشايخ أبي البقاء لأن الصواب الواضح على العكس .

١٢ - هذا هو الصواب في مولده على ما تجد في حاشية الأعلام ٤/ ٣٠ وليس سنة ٥٨٥ الموجودة في أكثر الكتب .

١٣ - تحرير التحبير ٢٩٠ وورد النص أيضاً في كتابه الآخر «بديع القرآن» ١٠٩ (القاهرة ١٩٥٧) . وقد أشار إليه محقق المعجز المنحول ولم يقف عنده لأنه ينقض عمله ! ثم نقله الدكتور محمد عبدالمجيد الطويل في مقالته القيمة بعنوان (كتابان منسوبان لأبي العلاء) المنشورة في هذه المجلة ١٢/ ١١٠-١٢٠ (١٩٩٠) ، على أن أول واقف عليه هو العلاّمة أحمد تيمور رحمه الله في كتابه أبو العلاء ٧٤ .

١٤ - وأبطل بعض ادعاءاته أحمد موسى في الصبغ البديعي ٢٨٩-٣٠٠ .

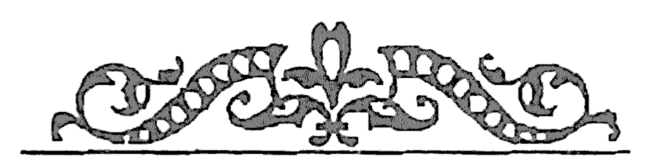
١٥ - ويستدرك على المحقق أن النسخة الأم وهي المبيَّضة والموسّعة لعلها نسخة المؤلف بخطّه أو النسخة التي قدّمها لابن سناء الملك بخط الرجل الذي رسم ابن سناء الملك أن تكون بخطه ، والتمست أنموذج خط المؤلف في الأعلام للزركلي للمقارنة فلم أجد وقابلت الصفحتين المورّتين منها على المطبوع فوجدته أصحّ منه بنحو أربع كلمات ! فوصفه للنسخ بكثرة التصحيف ليس على إطلاقه . أما النسخة (أ) - وهي المسوّدة المختصرة - فهي منقولة من نسخة المؤلف كما تجد واضحاً في صورتها في صفحة ٨٢ ثم قوبلت على النسخة الأولى وأضيفت الزيادات في أطراف الورق ومما أضيف عبارة إهداء الكتاب إلى رجل آخر مع بقاء اسم الأول في المتن ! .

١٦ - وفطن لذلك محقق التحبير ، وأشار إليه أحمد موسى في الصبغ البديعي ١٤٠ .

١٧ - من المعلوم أن بلاشير ألّف كتابه قبل نحو ستين عاماً ، ولذلك تقادم الكثير مما فيه وعفا عليه الزمن .

١٨ - ولعلي عجلت في المقالة الأولى إذ قلت إن إغفال القفطي ذكر السلفي (غير جيّد منه) فليس ثمت ما يقطع بأنه كان فيه ولعل الأقرب أنه لم يكن فيه لأن ابن العديم لم ينسبه إلى السلفي مع أنه يقول في البغية ٢/ ٣٩٣ (قرأت بخط السلفي) .

١٩ - أشار الدكتور مصطفى جواد إلى أن التبيان المنسوب للعكبري لم يقف عليه إلا ابن معصوم هذا ، فلعلّه يدل على سعة اطّلاعه بالقياس إلى أهل عصره ، ويؤيده كثرة المصادر التي استفاد منها في أنوار الربيع وغيره من كتبه . هذا ، وقد اطّلع على التبيان باكثير الحضرمي المتوفّى سنة ٩٧٥ ونقل منه في كتابه المطبوع (تنبيه الأديب) .



محمد بن عبدالله العزام
ص . ب ٢٥٦٤٦ - الرياض ١١٤٧٦